

الفوائد الجليلة في شرح المنظومة البيقونية

في

شرح المنظومة البيقونية

كتبها

أبو أيوب / عمر بن سعيد بن عمر الحسني

hasaney8@gmail.com

hasaney8@hotmail.com

00966508513637

00967735544371

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا

أما بعد:

فإن علم الحديث النبوي الشريف له المنزلة العالية في ديننا الحنيف، وأهميته لا تخفى على ذي لب، وتتقيحه والغوص في مسائله عمل الأشراف، والبحث فيه ودراسته دليل على حب فاعله للنبي ﷺ، فلما كان كذلك أحببت أن أشارك فيه بشيء على قدر الجهد والاستطاعة وذلك بتسهيل بعض مسائله بشرح المنظومة البيقونية المتضمنة لبعض ألقاب الحديث ومسائله، وذلك لسهولة وإمكانية حفظها، ولاحتوائها على أغلب ألقاب الحديث وكثير من أبوابه بمختلف اعتباراته، وقد سميته:

"الفوائد الجلية في شرح المنظومة البيقونية"

هذا وليكن في البال أن الناظم رحمه الله قد يأتي بالتعريف على ما يرتضيه من الأقوال التي جاءت في تعريفه، وقد يكون ما ارتضاه فيه نظر أو منتقد، فأوضح ذلك وأرجح ما أراه صوابا.

ويعتذر في هذا للناظم أنه في نظم وللنظم أحكام، وحسبه أن يشير إلى ذلك ويدق الباب، ومن أراد الاستزادة وبلوغ ما يتمنى من الاستفادة فعليه

بالمطولات بعد إيمان النظر في المختصرات، كما جرت بذلك عادة علماء الأمة الأعلام في تعلمهم وتعليمهم.

هذا وقد حاولت أن آتي بأخصر تعريف وأجمعه وأضبطه، وبيان حكم ذلك اللقب من حيث القبول أو الرد، مع المجيء بأمثلة على ذلك اللقب، وذكر بعض الفوائد المتعلقة به إن تيسر.

ثم ختمت هذا الشرح المبارك بإضافة تعريفات وشرح لستة ألقاب من ألقاب الحديث النبوي الشريف لكونها مما تدعو الحاجة إليها، وقد ورد ذكرها في الشرح ولم يذكرها الناظم رحمه الله في منظومته .

هذا والله أسأل أن أكون قد وفقت وسددت في شرحي هذا، وأن يكون عملي خالصا لوجه ربي الكريم ، متقبلا مضاعفا مباركا ذخرا لي عنده يوم الدين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قاله محرره / أبو أيوب عمر بن سعيد بن عمر الحسني

٣٠ / جماد الأولى / ١٤٢١ هـ

شعب الدوش حماها الله

متن المنظومة البيقونية

محمد خير نبى أرسله
وكل واحد أتى وحده
إسناده ولم يشذ أو يعل
معتمد في ضبطه ونقله
رجاله لا كالصحيح اشتهرت
فهو الضعيف وهو أقساما كثر
وما لتابع هو المقطوع
روايه حتى المصطفى ولم يبن
إسناده للمصطفى فالمتصل
مثل: أما والله أنباني الفتى
أو بعد أن حدثني تبسما
مشهور مروى فوق ما ثلاثه
ومبهم ما فيه راو لم يسم
وضده ذاك الذي قد نزل
قول وفعل فهو موقوف زكن
وقل غريب ما روى راو فقط
إسناده منقطع الأوصال
وما أتى مدلسا نوعان
ينقل عن فوقه وعن وأن
أوصافه بما به لا يعرف

أبدأ بالحمد مصليا على
وذي من أقسام الحديث
أولها الصحيح وهو ما اتصل
يرويه عدل ضباط عن مثله
والحسن المعروف طرقا وغدت
وكل ما عن رتبة الحسن قصر
وما أضيف للنبي المرفوع
والمسند المتصل الإسناد من
وما بسمع كل راو يتصل
مسلسل قل ما على وصف أتى
كذلك قد حدثني قائما
عزیز مروى اثنين أو ثلاثه
معنعن كعن سعيد عن كرم
وكل ما قلت رجاله علا
وما أضفته إلى الأصحاب من
ومرسل منه الصحابي سقط
وكل ما لم يتصل بحال
والمعضل الساقط منه اثنان
الأول الإسقاط للشيخ وأن
والثان لا يسقطه لكن يصف

فالشاذ، والمقلوب قسما تلا
وقلب إسناد لمتن قسم
أو جمع أو قصر على رواية
معلل عندهم قد عرفا
مضطرب عند أهيل الفن
من بعض ألفاظ الرواة اتصلت
مدبج فاعرفه حقا وانتخه
وضده فيما ذكرنا المفترق
وضده مختلف فاخش الغلط
تعديله لا يحمل التفردا
وأجمعوا لضعفه فهو كرد
على النبي فذلك الموضوع
سميتها منظومة البيقونية
أبياتها ثم بخير ختمت

وما يخالف ثقة فيه الملا
إبدال راو براو قسم
والفرد ما قيدته بثقة
وما بعلة غموض أو خفا
وذو اختلاف سند أو متن
والمدرجات في الحديث ما أتت
وما روى كل قرين عن أخه
متفق لفظا وخطا متفق
مؤتلف متفق الخط فقط
والمنكر الفرد به راو غدا
متروكه ما واحد به انفرد
والكذب المختلق المصنوع
وقد أتت كالجوهر المكنون
فوق الثلاثين بأربع أتت

{المنظومة البيقونية}

{المنظومة} مأخوذة من النظم وهو التأليف وضم الشيء إلى شيء آخر كما في القاموس.

{البيقونية} نسبة إلى ناظمها وهو عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي المشهور بالبيقوني.

ومنهم من قال بأن اسمه طه، وتردد الزركلي في الأعلام بين الإسمين فقال: طه أو عمر.

وبيقون قيل أنها قرية في إقليم أذربيجان بقرب الأكراد، وعلى هذا فيكون أصله من أذربيجان لكنه هو أو آباؤه وأجداده ممن سكن دمشق فنسب إليها.

وهو من محدثي الشام، كان حيا قبل عام {١٠٨٠}هـ، له كتاب "فتح القادر المغيث في علم الحديث" مخطوط في طوبقو.

قال رحمه الله:.

{أبدأ بالحمد مصليا على محمدا خير نبي أرسل}

قوله {أبدأ} أي أبتدئ نظمي {بالحمد} وهو وصف المحمود بالكمال محبة وتعظيماً والمحمود هنا هو الله إذ لا يستحق الحمد المطلق أحد سواه، وحمد الله هو الثناء عليه بصفات الجلال ونعوت الكمال.

وابتداء الناظم بالحمد هو الأفضل والمستحب، كما بدئ كتاب الله بالحمد، وعلى ذلك جرى عمل رسول الله ﷺ في خطبه فقد كان يبتدئها بالحمد والثناء، ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وهذا ما انتهجه المؤلف إذ قال {مصليا} أي داعيا الله وراجيا منه أن يصلي ويسلم على رسوله ﷺ، امتثالاً لأمره . سبحانه . بذلك في محكم الذكر والتنزيل إذ قال جل شأنه : "إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً".

وصلاة الله على رسوله: ثناؤه عليه في الملاء الأعلى، كما أفاده الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسيره عن أبي العالية رحمه الله، وبهذا التفسير أخذ أكثر أهل العلم.

وقد اعترض بعضهم على الناظم بأنه لم يسلم على النبي ﷺ وإنما اكتفى بالصلاة، مع أن بعض أهل العلم كره إفراد أحدهما عن الآخر لاجتماعهما في أمر الله الذي أمر به المؤمنين في الآية السابقة؟.

والجواب: أن الناظم رحمه الله كان يلتزم الإيجاز ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ولذا جاءت منظومته موجزة جدا، وقد سبقه . في الإقتصار على الصلاة فقط . الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة وتبعه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، ومن أراد الاستزادة فليراجع مقدمة مسلم بشرح النووي فقد بسط القول رحمه الله في هذا الشأن.

وقوله {على محمد} أي أصلي على محمد بن عبدالله خاتم النبيين وسيد المرسلين {خير نبي أرسل} أي أفضل نبي أرسله الله، دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة، وإجماع المسلمين، فمما يدل على أفضليته على غيره

من الأنبياء - عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم أجمعين . صلاته بهم ليلة الإسراء والمعراج، ورغبة الناس في القيامة إليه للشفاعة حتى الأنبياء، واستفتاحه باب الجنة، وأنه لا يفتح لأحد سواه، وهو الصادق المصدوق في

قوله عليه الصلاة والسلام "أنا سيد ولد آدم ولا فخر".

هذا وقد حكي بين النبي وبين الرسول فروق أظهرها أن الرسول من أرسل بشرع جديد والنبي من جاء مجددا لشرعة من قبله من المرسلين، وكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا.

وقوله رحمه الله:.

{وذي من اقسام الحديث عده} وكل واحد أتى وحده

وقوله {وذي} إسم إشارة بمعنى وهذه {من} تبعية أي بعض {أقسام} جمع قسم وهو الجزء كما في القاموس.

{الحديث} في اللغة هو الجديد من الأشياء.

وفي الاصطلاح : أخبار النبي ﷺ من الأقوال والأفعال والتقارير والصفات الخلقية والخلقية .

ومن ذلك قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه " لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث..." .
رواه البخاري.

فالحديث إذا أطلق يراد به ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية.

وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب في هذا أن يقيد بمن أضيف إليه.

وعلم الحديث أحد أمرين:

أ . علم رواية: ويقصد به حفظ المتن والأسانيد .

ب . علم دراية: وهو علم العناية بذلك وهو ما يسمى بمصطلح الحديث،

ويقصد به دراسة أحوال الراوي والمروي، ليتوصل بذلك للحكم على

الحديث.

وعلم دراية الحديث هو مقصود الناظم في هذا البيت.

وللحديث عدة أقسام باعتباراته المختلفة، وإليك إشارة إلى ذلك: .

١/ باعتبار القبول والرد: ينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام :

أ . صحيح.

ب . حسن.

ج . ضعيف.

٢/ باعتبار وصوله إلينا: ينقسم الحديث إلى قسمين:

أ . متواتر.

ب . آحاد.

والمتواتر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ . متواتر لفظي.

ب . متواتر معنوي.

ج . متواتر شبيه بالمعنوي.

والآحاد ينقسم إلى أقسام:

أ . غريب: وهو قسمان: غريب مطلق وغريب نسبي

ب . عزيز.

ج . مشهور ويقال له (المستفيض).

٣/ باعتبار العمل به وعدمه: ينقسم إلى أربعة أقسام:.

أ . محكم.

ب . مختلف.

ج . ناسخ.

د . منسوخ.

٤/ باعتبار قائله: ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ . مرفوع.

ب . موقوف.

ج . مقطوع.

فهذه إشارة إلى أقسام الحديث باعتباراته المختلفة، وأهمها الأول ، ولذا بدأ الناظم رحمه الله به كما ترى وسيأتي بيان كل منها في هذا الشرح بإذن الله.

وقوله: {عِدَّة} أي مجموعة ذوات عدد، جاء بها وببيانها، وإلى ذلك أشار بقوله {وكل واحد} أي منها {أتى} في نظمي هذا {وحدّه} أي مع ضابطه الذي يميزه عن غيره من بقية الأقسام.

وقوله رحمه الله:.

{أولها الصحيح وهو ما اتصل إسناده ولم يشذ أو يُعل}

هذا شروع منه في بيان أقسام الحديث فقال {أولها} أي أول ما أردت بيانه من أقسام الحديث هو الحديث {الصحيح} وهو الأول في قسم القبول والرد كما سبق.

وإنما قدّم هذا القسم . قسم القبول والرد . لأنه أهم الأقسام، وعليه تقوم دراسة علم الحديث وروايته.

وقدم الصحيح من هذا القسم لأنه أعلى أقسامه مرتبة.

والصحيح في اللغة: ضد السقيم، وهو على هذا التعريف حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث.

وأما تعريف الحديث الصحيح في إصطلاح المحدثين فهو ما بينه الناظم بقوله:.

{..... وهو ما اتصل إسناده، ولم يشذ أو يعل}

يرويه عدل ضابط عن مثله مُعتمد في ضبطه ونقله}

فقوله {**ما اتصل بإسناده**} أي لم يسقط من رجال إسناده أحد، بل يكون كل واحد من رجاله قد أخذ هذا الحديث عن شيخه بطريقة مقبولة من طرق التلقي.

ويشترط في الاتصال: أن يكون منتهاها إلى المنقول عنه، سواء أكان منتهاه رسول الله ﷺ، أو من هو دونه كالصحابي أو التابعي أو من دونهما.

والسند: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

وسمي الإسناد إسناداً لأن بعضهم يسنده عن الآخر وهذا يسنده عن الآخر، كأنه يبرأ من عهده .

والمتن : هو المروي سواء كان قولاً أو فعلاً أو وصفاً أو تقريراً.

فخرج بقيد . اتصال السند . : المعضل، والمعلق، والمنقطع، والمرسل، والمُدلس، إذ ليس كل منها داخل في عداد الصحيح، وسيأتي بيانها إن شاء الله.

وقوله: {**ولم يشذ**} أي يشترط في الحديث الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ.

والشاذ في اللغة: هو المنفرد. قال: في القاموس شذ أي ندر عن الجمهور.

وفي الإصطلاح : مخالفة المقبول لمن هو أولى بالقبول منه عددا أو ضبطا وسيأتي بيانه إن شاء الله.

لكن يرد هنا: لماذا حُصّ الشذوذ من بين سائر العلل واستثني في تعريف الحديث الصحيح؟.

والجواب: أن ذلك وقع خلافا للفقهاء الأصوليين الذين لا يعدون الشذوذ علة قاذحة، وابن حزم رحمه الله لا يقول بالشذوذ، بل يقول هو رواية العدل لا بد من قبولها، لأن العدل إذا انفرد قبلت روايته، فلماذا إذا خالف ترد؟.

وفي ما قاله رحمه الله نظر: وذلك أنه إذا انفرد وهو ثقة فإن الغالب على الظن أنه حافظ لما روى، لكن إذا خالف من هو أولى بالقبول منه فإن الغالب على الظن أنه غير حافظ لما روى وإنما أخطأ فيه، وقد يخطئ الحافظ، والعبرة بغالب الظن لا سيما في هذا المجال.

وقوله {أو يُعَلَّ} هذه الجملة معطوفة على قوله {لم يشذ} فيكون المعنى: ويشترط في الحديث الصحيح ألا يكون معللا.

والمقصود هنا العلة القاذحة الخفية.

والعلة قسمان: خفية وظاهرة.

فالعلة الخفية هي : سبب خفي يقدر في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منها.

والعلة الظاهرة : هي ما بان وتظهرت كالانقطاع والنكارة ونحوهما .

وخفاء العلة قيد مهم في هذا التعريف، وذلك لأنه يخرج به أي ضعف أو تعليل في الأسانيد، فلا يسمى معلولا إلا ما كانت علته خفية، أما إذا كانت ظاهرة فلا يسمى كذلك، وإنما يسمى بحسب علته كمنقطع أو منكر أو نحو ذلك.

وعلى هذا يخرج المعلل بعلة ظاهرة وهي: الإنقطاع، عدم العدالة، عدم الضبط.

وسياتي مزيد بيان للعلل والمعلل إن شاء الله.

وقوله {يرويه عدل} العدل: ضد الفاسق، وهو: كل مسلم عاقل بالغ سليم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

فخرج بقيد المسلم: الكافر، إذ لا تقبل روايته لسقوط عدالته، وهذا في الأداء لا في التحمل، أي إذا تحمل ما يرويه في حال كفره وأداه في حال إسلامه فهذا يقبل منه، كما قبل من أبي سفيان رضي الله عنه ما حدث به في شأن هرقل وسؤاله لهم عن رسول الله ﷺ وصفاته.

وخرج بقيد البالغ: غير المميز أو غير البالغ، وهذا أيضا في الأداء لا في التحمل، كما يفيد حديث ابن عباس رضي الله عنهما "إحفظ الله يحفظك.." رواه أحمد والترمذي.

وكذا حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما "كنت غلاما في حجر رسول الله ﷺ.." متفق عليه

وخرج بقيد العاقل: المجنون، سواء كان جنونا مطبقا أو منقطعا.

وخرج بقيد السلامة من أسباب الفسق: كل مجاهر بالكبيرة، أو كل مصر على الصغيرة.

وخرج بقيد السلامة من خوارم المروءة: كل من انخرمت مروءته بمتعارف على أنه من خوارمها.

والمروءة هي: أن يفعل ما يُجَمِّلُهُ ويزِينُهُ أمام الناس ويمدحوه عليه، ويدع ما يُدَنِّسُهُ ويشينه عندهم مما لا يفعله إلا أراذلهم والمنحطون من السفلة منهم وذلك على ما يقتضيه العرف الجاري بينهم.

والعدالة: مَلَكَةٌ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

فخرج بهذا القيد {يرويه عدل} ما رواه الفاسق بشهوته، والمغالي بشبهته ومن انخرمت مروءته، والمجهول بأنواعه الثلاثة.

وقوله {ضابط} أي ضابط لما روى ضبطاً تاماً لا خفيفاً.

والمراد بالضبط: قوة الحافظة والوعي الدقيق وحسن الإدراك في تصريف الأمور والثبات على الحفظ وصيانة ما كُتِبَ منذ التحمل والسماع إلى حين التبليغ والأداء.

والضبط يراد به الحفظ، وهو على ضربين:

أ. ضبط صدر: وهو الحفظ في الذاكرة، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ب. ضبط كتاب: وهو الحفظ في كتاب مستقل مصون حتى لا يزداد عليه فيه.

فخرج بهذا القيد . تمام الضبط . من كان شديد التخليط، أو مغفلا، أو ضعيفا، أو صاحب أوهام، أو مختلطا، أو متغيرا، أو يقبل التلقين، أو خالف من هو أوثق منه.

وخرج أيضا الحديث الحسن: لأن راويه خف ضبطه كما سيأتي بيانه. ويمكن معرفة الراوي وعدالته من المعاصر بالامتحان والاختبار، ومن المتأخر بالسبر والاعتبار.

ومعنى السبر والاعتبار: أي التأمل الطويل في مروياته، ومقارنتها بمرويات أقرانه.

ويعرف حاله أيضا بالنظر في كلام علماء الحديث المحققين في هذا الراوي. ولا يمكن استبدال لفظ الضابط بالثقة لأسباب منها: أن العلماء مختلفون في تعريف الثقة، ولأن الثقة أقل مراتب رجال الحديث الصحيح فلو قيد الحديث الصحيح برواية الثقة لأوهم خروج رواية الحجة الحافظ والثبت المتقن منه، مع أن حديثهم أثبت من حديث الثقة فقط.

والحاصل: أن الحديث لا يكون صحيحا إلا إذا توفرت فيه الشروط السابقة وهي خمسة: اثنان منها في الراوي، وثلاثة في المروي.

فشروط المروي هي:

أ . إتصال السند

ب . السلامة من الشذوذ

ج . السلامة من العلة.

وشرطي الراوي هما:

أ . العدالة

ب . والضبط.

ومثال الحديث الصحيح ما رواه البخاري في صحيحه إذ قال:

حدثنا الحميدي (ثقة حافظ من أجل أصحاب سفيان)

حدثنا سفيان بن عيينة (ثقة حافظ فقيه إمام حجة)

حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري (ثقة ثبت)

قال أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي (ثقة)

أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي (ثقة ثبت)

يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول (صحابي جليل)

سمعت رسول الله ﷺ يقول "إنما الأعمال بالنيات الحديث".

فهذا الحديث صحيح لتوفر شروط الحديث الصحيح فيه.

فرجاله قد سمع بعضهم من بعض، وكلهم عدول ضابطون، والحديث سالم

من الشذوذ، وسالم من العلة.

وقوله: { **عن مثله** } أي أن هذا العدل الضابط يروي عن هذا الحديث عن راو مثله في العدالة والضبط حتى يصل السند إلى منتهاه، بحيث يكون كل من العدل الضابط الأول ومن يليه { **مُعْتَمَد** } بين علماء الحديث، وذلك لشهرته بالعدالة والحفظ { **في ضبطه ونقله** } لما يروي.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الحديث الصحيح ينقسم إلى قسمين:

أ. صحيح لذاته: وهو ما تقدم.

ب. صحيح لغيره: وهو الحديث الحسن لذاته أو الضعيف ضعفاً منجبراً إذا تعددت طرق كل واحد منهما، وسيأتي مزيد بيان لهذا في الحديث الحسن إن شاء الله تعالى.

وإنما لم يذكر الناظم هذا القسم الثاني مفرداً وحده لدخوله في مسمى الصحيح وقد ذكره، فلم يكرر ذلك بعدا عن الإطالة وطلباً للإيجاز، والله أعلم.

وقوله رحمه الله..

{والحسن المعروف طرقا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت}

أي والحديث الحسن: هو المعروف طرقا أي طرقه معروفة، و رجاله ليسوا كرجال الصحيح في الشهرة، بل هم أقل اشتهارا من أولئك، هذا مجمل كلام الناظم رحمه الله تعالى.

وقد اعترض على هذا التعريف بأنه تعريف قاصر، لأنه لم يعرف الحديث الحسن لذاته، بل هذا التعريف أقرب إلى الحديث الحسن لغيره، والصواب في تعريف الحديث الحسن لذاته أن يقال:

{والحسن الخفيف ضبطا إذ غدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت}

والمعنى على هذا التعريف: أن الحديث الحسن هو كالحديث الصحيح في الشروط السابقة - من اتصال السند والسلامة من الشذوذ والعلة وعدالة الراوي - إلا أن بعض رواته قد خف ضبطهم، بخلاف الحديث الصحيح إذ أنه يشترط في جميع رجاله تمام الضبط، وهذا ما حققه الحافظ ابن حجر رحمه الله في نزهة النظر.

والحديث الحسن ينقسم إلى قسمين:

أ- حسن لذاته: وهو ما تقدم تعريفه إذا جاء من طريق واحدة، أما إذا تعددت طرقه وكانت كل واحدة منها حسنة بمفردها أو مقارنة لبعضها فإنه يكون صحيحا لغيره، كما سبقت الإشارة إليه.

ب . حسن لغيره: وهو الحديث الضعيف المحتمل الضعف إذا تعددت طرقه.

ومعنى احتمال الضعف: أن يكون ضعف الراوي من قبل حفظه وضبطه فقط، فينجبر ذلك بمجيئه من طريق أخرى ولو مثله ، بخلاف ما إذا كان الضعف من ناحية تهمة الكذب، فإن كثرة الطرق لا تفيد إذ ذاك شيئا. ويقال في عدم ذكر الناظم لهذا القسم الأخير مفردا في نظمه ما قيل في الصحيح لغيره.

هذا ولا يخفى أنه قد كثر الاضطراب في تعيين وتعريف الحديث الحسن بين المتقدمين والمتأخرين وما ذاك إلا لخفاء هذا النوع ودقته المتناهية.

قال العلامة الألباني رحمه الله في الإرواء تحت رقم (٨٦١): إن الحديث الحسن لغيره - وكذا الحسن لذاته - من أدق علوم الحديث وأصعبها، لأن مدارهما على من اختلف عليه العلماء من رواته فبين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينهما أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، وعلى معرفة تامة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عمليا مدة طويلة من عمره، مستفيدا من كتب التخریجات ونقد الأئمة النقاد، عارفا المتشددین منهم والمتساهلین، ومن هم وسط بينهم حتى لا يقع في الإفراط ولا في التفريط، وهذا أمر صعب قلّ من يصير إليه وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريبا بين العلماء، والله يختص برحمته من يشاء. أه.

مثال الحديث الحسن: ما رواه الإمام الترمذي رحمه الله في سننه إذ قال:

حدثنا بندار هو محمد بن بشار (ثقة)

حدثنا يحيى بن سعيد القطان (ثقة)

حدثنا بهز بن حكيم (صدوق)

قال حدثني أبي هو حكيم بن معاوية (صدوق)

عن جدي هو معاوية بن حيدة القشيري رحمته الله (صحابي جليل)

قال: قلت يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قال:

قلت: ثم من؟ قال: أمك.. قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم أباك، ثم الأقرب

فالأقرب). وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

قلت: نعم هو كما قال من أجل (بهز) و(أبيه) إذ قيل في كل واحد منهما

(صدوق)، فحديثهما حسن لذاته.

واعلم - علّمك الله - أن الحديث الصحيح بنوعيه، والحديث الحسن بنوعيه،

يحتج بهما من بين سائر أنواع الحديث في قسم القبول والرد.

وقوله رحمه الله:.

{وكل ما عن رتبة الحسن قَصْرُ فهو الضعيف وهو أقساما كثرُ}

أي وكل ما ورد من الحديث ولم يصل إلى رتبة الحديث الحسن، بأن تخلفت كل شروطه أو بعضها، كأن يكون منقطع الإسناد، أو قصور في عدالة الراوي وضبطه، أو كان شاذًا، أو معللاً بعلّة قاذحة، فكل ذلك من أقسام الحديث الضعيف وهي أقسام كثيرة، ومراتب متفاوتة، بحسب ما تأخر من شروط الحسن عنها.

وسبب ضعف الحديث أحد شيئين:.

١/ إما عدم الاتصال: وهذا هو الانقطاع وهو نوعان:

أ. إنقطاع جلي: كالمرسل، والمعلق، والمعضل، والمنقطع.

ب. إنقطاع خفي: كالمدلس، والمرسل الخفي.

٢/ وإما أن يكون السبب الطعن في الراوي: وهذا الطعن على أحد قسمين:

أـ أن يكون مطعوناً فيه بسبب سوء حفظه وهو أنواع ومراتب،

ويلحق به ما إذا كان مجهولاً سواء جهالة وصف أو عين .

بـ . وإما أن يكون مطعوناً فيه من جهة عدالته كعدم صدقه أو

لضلوعه في البدع المكفرة وسيأتي تفصيل كل هذا وبيانه إن شاء الله.

مثال الحديث الضعيف بسبب ضعف الراوي: ما رواه أبو داود في سننه

رقم (٥١٤٩) قال: حدثنا مسدد: حدثنا يزيد بن زريع: حدثنا النهاس بن قهم

قال حدثني شداد أبو عامر: عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال: قال

رسول الله ﷺ " أنا وامرأة سفعاء الخدين ... الحديث " فهذا إسناد رجاله

حفاظ ثقات غير النهاس بن قهم فإنه ضعيف، فيكون الحديث بسببه

ضعيفاً.

ومثال الحديث الضعيف بسبب الإنقطاع: ما جاء عند أبي داود أيضاً قال:

حدثنا موسى بن إسماعيل: ثنا أبان: ثنا قتادة قال: حدثني أبو مجلز: عن

حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ " لعن من جلس وسط الحلقة " .

فرجال هذا الإسناد كلهم ثقات، إلا أن أبا مجلز - واسمه لاحق بن حميد -

لم يسمع من حذيفة، فيكون هذا هو سبب ضعف الحديث.

وسياتي ألقاب وتعريفات لأحاديث هي من أقسام الحديث الضعيف، إلا أنها رتب متفاوتة.

واعلم أن الحكم على إسناده حديث ما يتوقف على أدنى رجاله رتبة من حيث العدالة والضبط.

ثم اعلم أن الحديث الضعيف - بكافة أقسامه - لا يحتج به بمفرده حتى ولو في فضائل الأعمال على الراجح من أقوال العلماء.

ثم اعلم أيضا أنه يجب على من روى حديثا ضعيفا أن يبين ضعفه لئلا يكون أحد الكاذبين على رسول الله ﷺ.

وإذا جاء الحديث ضعيفا وكان ضعفه من قبل حفظ راويه وكان الضعف محتملا منجبرا، ثم جاء من طريق أخرى كهذه أو أرفع منها، يكون الحديث حسنا لغيره ويحتج به، كما سبقت الإشارة إلي ذلك.

وقوله (أقساما أكثر) هكذا هو على الصواب ، وإعرايه أقساما : مفعول به مقدم ، وكثر : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر عائد على الحديث الضعيف ، وتقدير الكلام (قد كثر الحديث الضعيف أقساما).

وهذا هو الواقع فقد أوصلها بعضهم إلى ثلاثمائة وواحد وثمانين قسماً لكن لا طائل تحتها.

قال السيوطي في التدريب : "وقد كنت أريد بسطها - أي بسط أقسام الضعيف - في هذا الشرح ، ثم رأيت شيخ الإسلام قال : "إنّ ذلك تعب ليس وراءه إرب" فلذلك عدلت في تسويد الأوراق بتسطيره" .

وقوله رحمه الله..

{وما أضيف للنبي المرفوع}

ما : اسم موصول بمعنى (الذي) تفيد العموم، أي وكل ما أضيف للنبي ﷺ من الأقوال أو الأفعال أو التقريرات أو الصفات الخُلُقِيَّة - بفتح الخاء - أو الخُلُقِيَّة - بضم الخاء - يسمى مرفوعا.

والظاهر من تعريف الناظم أنه ما دام مضافا إلى النبي ﷺ يسمى مرفوعا سواء كان متصلا أو منقطعا، وهذا هو المعلوم عند العلماء.

واعلم أن المرفوع أربعة أنواع..

١/ مرفوع قولاً.. ومثاله ما جاء عند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ "لا تحاسدوا ولا تناجشوا..الحديث".

٢/ مرفوع فعلاً.. ومثاله ما جاء عند البخاري عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن النبي ﷺ "كان يأتي قباء كل سبت فيصلّي فيها

ركعتين".

٣/ مرفوع تقريراً: ومثاله ما جاء عند مسلم عن جابر رضي الله عنه قال " كنا

نعزل، والقرآن ينزل "

٤/ مرفوع وصفاً: وهو إما:

أ . وصفاً خُلُقياً - بالفتح ثم سكون - ومثاله ما جاء في الصحيحين عن كعب بن مالك رضي الله عنه أنه رضي الله عنه " كان إذا سر استنار وجهه حتى كأنه فلقة قمر... الحديث".

ب - وإما وصفاً خُلُقياً - بالضم - ومثاله ما جاء عن أنس رضي الله عنه أنه "ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ".

فائدة: قول الصحابي " كنا نفعل كذا وكذا... " أو " كانوا يفعلون كذا وكذا... " موقوف له حكم الرفع، وهذا قول أكثر أهل العلم وهو الصحيح. وأصرح منه في الرفع قوله "أحل لنا .." أو "حرم علينا .." وذلك لأن التحريم والتحليل لا يصدر إلا عن الله عز وجل أو عن رسوله ﷺ.

ومنه قوله "أمرنا بكذا... " أو "نهينا عن كذا... " في حكم المرفوع أيضاً، وهذا الذي استقر عليه رأي علماء المصطلح.

وكذا قوله "من السنة كذا .." صريح في الرفع فتأمل.

وما كان من قول الصحابي . الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - مما لا مجال للاجتهاد فيه، وليس له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية، أو المستقبلية من الملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، أو عن أمر من الأمور المغيبة ككيفية نزول القرآن، ونحو ذلك مما لا مجال للاجتهاد فيه، هذا كله له حكم الرفع.

فائدة : هناك عبارات تؤدي معنى: (قال رسول الله ﷺ) مثل قول الراوي عن الصحابي : رواية أو مرفوعاً أو يرفعه أو ينميه، وهي عبارات معروفة عند علماء الحديث والمصطلح وهي بمعنى إضافة ذلك إلى رسول الله ﷺ ولكنها مختصرة.

وقوله رحمه الله:.

{.....وما لتابع هو المقطوع}

أراد به تعريف المقطوع، وكان الأولى به أن يثني بالموقوف لأنه أقرب للمرفوع من المقطوع وأقوى منه، لكنه ذكره متأخرا كما سيأتي بيانه ، ولعله بسبب القافية اضطر للمجيء هنا بالمقطوع .

وأما ما ذكره هنا من تعريف المقطوع فإنه يقصد به أن ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل فإنه يسمى مقطوعا.

والتابعي: هو من لقي الصحابي مؤمنا ومات على الإسلام.

وما أضيف إلى من دون التابعي يسمى أيضا مقطوعا.

والمقطوع: إما أن يكون قولاً أو فعلاً:.

فمثال الأول:— ما جاء عند أبي داود في كتاب الصلاة (٤٠٦) حدثنا

يوسف بن موسى: ثنا جرير: ثنا منصور: عن خيثمة قال "حياتها - يعني

الشمس - أن تجد حرها " .

ومثال الثاني: ما جاء في مصنف عبد الرزاق (٥٥٥١) حدثنا معمر: عن

الزهري قال "رأيت سعيد بن المسيب يحتبي يوم الجمعة والإمام يخطب".

وقول التابعي "من السنة كذا..." في حكم الموقوف لا المرفوع فتنبه.

والمقطوع غير المنقطع وسيأتي بيان المنقطع في حينه.

وقوله رحمه الله .:

{والمسند المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبين}

أراد به تعريف الحديث المسند بأنه ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ {ولم يبين} أي لم ينفصل، ولم ينقطع.

وقد تبع الناظم رحمه الله في تعريفه هذا الحاكم رحمه الله، وفي هذا التعريف نظر، وذلك لأنه يظهر عند التحقيق أن المسند يطلق على ثلاثة اعتبارات: أ . الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة أي روه، فهو على هذا اسم مفعول ومثاله (مسند الإمام أحمد رحمه الله).

ب . يطلق ويراد به الإسناد فيكون بذلك مصدرا وهذا كثير.

ج . الحديث الذي اتصل سنده إلى رسول الله ﷺ، وهذا ما أراد الناظم تعريفه. وقد كثرت أقوال الأئمة في تعريفه: فقد عرفه الحاكم رحمه الله بما عرفه به الناظم كما سبقت الإشارة إليه.

وعرفه ابن عبد البر رحمه الله بأنه: المروي عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلا أو منقطعا.

ولا يسلم كلا التعريفين من نظر.

فالأول: حصر المسند بما أضيف إلى النبي ﷺ باتصال سند، فخرج به ما احتمل وصله كالمرسل الخفي.

والثاني: يدخل المنقطع في المسند حسب تعريفه ذلك.

ولذا قال الحافظ في النزهة "وقد أبعد - يعني ابن عبد البر في تعريفه هذا للمسند - فإنه يدخل في تعريفه المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان المتن مرفوعا، ولا قائل به".

قلت: وعلى تعريف ابن عبد البر يكون ليس بينه وبين المرفوع فرق.
وقد ضبط الحافظ تعريفه في النخبة فقال "هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال".

فيخرج بتعريفه هذا: ما ظاهره الانقطاع، ويدخل فيه ما فيه احتمال، وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى.

فما ظاهره الانقطاع: المنقطع، والمعضل، والمرسل وما أشبه ذلك.
وما فيه احتمال: كالمرسل الخفي، وأما المتصل فهو ظاهر، والله أعلم.

وكون الحديث منقطعا خفيا لا يخرج عن كونه مسندا، وبهذا يفرق بينه وبين المتصل كما سيأتي بيانه.

ويمكن تلخيص ذلك: بأن المسند هو ما رواه الصحابي عن رسول الله ﷺ بسند ظاهره الاتصال، فهو شبيه بالمرفوع من وجه إضافته إلى رسول الله ﷺ، إلا أن المرفوع قد يكون منقطعا أو مرسلا أو معضلا أو معلقا، ويمتنع ظهور ذلك في المسند.

ومثال المسند: ما تقدم من حديث عمر رضي الله عنه في الأعمال والنية في بحث الصحيح.

وقوله رحمه الله .:

{وما بسمع كل راو يتصل} إسناده للمصطفى فالمتصل {

أراد به تعريف الحديث المتصل، لكن إذا دققنا النظر وجدنا أن هذا البيت والبيت الذي قبله معناهما واحد، ولذا صوّب بعضهم البيت فقال .:

{وما بسمع كل راو يتصل} إسناده للمنتهى فالمتصل {

وهذا أصوب من تعريف الناظم، وذلك ليتسنى إدخال المرفوع والموقوف والمقطوع ضمن هذا الاسم، وبذلك يفرق بينه وبين المسند، والله الموفق.

والحاصل: أن التعريف الصحيح للمتصل هو: ما اتصل سنده إلى منتهاه سواء كان مرفوعا أو موقوفا أو مقطوعا.

وقوله رحمه الله .:

{وما بسمع كل راو يتصل}

معناه: أن كل رواته سمع بعضهم من بعض فاتصل الإسناد، وهذا شرط في المتصل، ويخرج به ما في اتصاله احتمال كالمرسل الخفي.

ولا يلزم من اتصال السند صحته، فقد يكون فيهم ضعيف أو يكون شاذًا أو معطلا.

وقوله رحمه الله .:

{مسلسل قل ما على وصف أتي مثل أما والله أنبأني الفتى

كذاك قد حدثنيـــــــــه قائما أو بعد أن حدثني تبسما}

أراد به تعريف الحديث المسلسل بأنه: ما تتابع رجال إسناده على وصف واحد معين، قولا كان أو فعلا أو حالا.

فمثال الأول: قول الراوي: أنبأني فلان، أنبأني فلان....وهكذا إلى نهاية الإسناد.

ومثال الثاني: قولهم: حدثني فلان وهو قائم، قال حدثني فلان وهو قائم..... وهكذا إلى نهاية الإسناد.

ومثال الثالث: قولهم: حدثني فلان وتبسم، حدثنا فلان وتبسم وهكذا إلى نهاية الإسناد.

وبعبارة أخرى وأقوى يمكن تعريف المسلسل بأنه: عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردتهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة.

وهذا ما عرفه به ابن الصلاح في مقدمته وقال: ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم، أقوالا وأفعالا ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه. أه

ويمكن إجمال ذلك فيما يلي :

أ . ما يكون صفة للرواية والتحمل مثل قولهم: حدثنا فلان قال حدثنا قال حدثنا فلان، أو سمعت فلانا قال سمعت فلانا قال سمعت فلان.

ب . ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم كقولهم : حدثنا فلان البصري عن فلان البصري عن فلان البصري ، حدثني وتبسم قال حدثني فلان وتبسم وهكذا.

فمثال ما هو وصف للرواية والتحمل وهو تتابع الرواة على قول واحد ينقله بعضهم عن بعض: ما جاء في مسند الفردوس للديلمى: أنا والدي وقال: أنا أحبها منذ سمعت شيخي أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد قال: أنا أحبها منذ سمعت أبا سعد إسماعيل بن علي قال: أنا أحبها منذ سمعت أحمد بن محمد بن أحمد قال: أنا أحبها منذ سمعت أبا بكر محمد بن محمود الفارسي قال: أنا أحبها منذ سمعت أبا سهل قال: أنا أحبها منذ سمعت

عبد الله السلمي قال: أنا أحبها منذ سمعت إبراهيم بن محمد قال: أنا أحبها منذ سمعت أحمد الحصري قال: أنا أحبها منذ سمعت الأصمعي قال: أنا أحبها منذ سمعت ابن عون قال: أنا أحبها منذ سمعت ابن سيرين قال: أنا أحبها منذ سمعت أبا هريرة قال: أنا أحبها منذ سمعت من أبي بكر رضي الله عنه يقول: لا أزال أحب العنكبوت منذ رأيت رسول الله ﷺ أحبها وقال "جزى الله العنكبوت عنا خيرا، فإنها نسجت علي وعليك يا أبا بكر في الغار حتى لم يرنا المشركون ولم يصلوا إلينا" قال الديلمي: وأنا أحبها منذ سمعت والدي يقول هذا الحديث.

فهذا الحديث مسلسل قولي من جهتين:

من جهة تتابع الرواة على صيغة من صيغ الأداء وهي (سمعت).

ومن جهة قولهم كلهم (أنا أحبها) وهذا من أعجب ما علمت من المسلسلات على ضعفه ونكارتة.

ومن أمثلة تتابع الرواة على فعل واحد: ما جاء في تأريخ بغداد (٩٧١٣)

قال حدثني القاضي أبو العلاء وهو آخذ بيدي، قال حدثني أبو الطيب

الجعفري وهو أخذ بيدي، قال حدثني أبو الحسين الشافعي وهو أخذ بيدي، حدثنا أبو بكر ابن المقرئ وهو أخذ بيدي، حدثنا أبو يعلى الموصلي وهو أخذ بيدي، حدثنا أبو الربيع الزهراني وهو أخذ بيدي، قال حدثني مالك وهو أخذ بيدي، قال حدثني نافع وهو أخذ بيدي، قال حدثني ابن عباس رضي الله عنه وهو أخذ بيدي، قال: قال لي رسول الله ﷺ وهو أخذ بيدي "من أخذ بيد مكروب أخذ الله بيده".

ومنه أن يتتابع الرواة على وصف واحد كالمسلسل باليمنيين أو البصريين أو الفقهاء أو الخلفاء أو الشعراء.

ومثاله: ما رواه الخطيب أيضا في تأريخه قال: عبد الله السلامي الشاعر، حدثني مفضل بن الفضل الشاعر، حدثني خالد بن يزيد الشاعر، حدثني أبو تمام الشاعر حدثني صهيب بن أبي الصهباء الشاعر، حدثني الفرزدق الشاعر، حدثني عبد الرحمن بن حسان الشاعر، قال حدثني أبي حسان بن ثابت الشاعر رضي الله عنه : قال لي رسول الله ﷺ "أهج المشركين وجبريل معك".

وهذا الباب من أعجب الأبواب كما ترى، ولكنه لا يفيد في صحة الحديث

شيئا، وصدق من قال: قلما يصح حديث من طريق مسلسل.

واعلم أن التسلسل قد يتتابع من أول الإسناد إلى آخره وقد ينقطع من أوله

أو آخره.

ويستفاد من التسلسل طرافته الظاهرة، وربما دل على ضبط الراوي.

وقيل أنه يستفاد منه البعد عن التدليس و الإنقطاع، وهذا فيه نظر لا سيما

إذا كان التسلسل بوصف واحد كالشعراء أو أهل مصر معين، فإنه قد يكون

مسلسلا ومنقطعا في نفس الوقت.

وقوله رحمه الله..

{عزيز مروي اثنين أو ثلاثة}

أراد بهذا تعريف الحديث العزيز بأنه ما رواه راويان أو ثلاثة على أقل الأحوال في طبقة أو أكثر، وهذا ما ذهب إليه ابن الصلاح في مقدمته أخذاً عن ابن منده.

وفي هذا التعريف نظر، وذلك لأن ما رواه ثلاثة داخل في المشهور فيكون بذلك بينهما - أي بين العزيز والمشهور - تداخل، ويمتنع إحداد كل واحد منهما بحد معين، ولذلك صوّب بعضهم هذا الشرط فقال:.

{عزيز مروي اثنين يا بحاثه}

وهذا ما يفيد تعريف الحافظ له في النزهة إذ قال فيها: "وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، سمي بذلك - أي عزيزاً - إما لقلّة وجوده، وإما لكونه عز . أي قوي . بمجيئه من طريق أخرى...". أهـ.

وعلى هذا التعريف تتابع المحدثون من بعده، وهو الصواب.

وليس شرطاً أن يكون في كل طبقة من طبقاته راويان ، لأن هذا من المسلم ندرته إن لم نقل عدمه، والذي يظهر من التعريف أنه يكون أقل عدد لرواته في طبقة أو أكثر راويان ، وقد يكونون في سائر الطبقات أو في بعضها أكثر من اثنين.

ومثاله: ما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه ورواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده" الحديث".

فقد رواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب.

ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد بن أبي عروبة.

ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث.

ورواه عن كل جماعة.

وقوله رحمه الله .:

{..... مشهور مروي فوق ما ثلاثة}

أراد به تعريف الحديث المشهور بأنه ما رواه ثلاثة عل الأقل، أو أكثر من ذلك في كل طبقة.

وليس المقصود أكثر من ثلاثة في كل طبقة كما قد يتوهمه البعض من قوله {فوق ما ثلاثة} بل هذا كقوله تعالى "فإن كنّ نساء فوق اثنتين" مع العلم أن الحكم وارد ولو كانتا اثنتين فتأمل.

وما ذكره الناظم هنا هو ما قرره الحافظ في النزهة إذ قال عنه "ما له طرق محصورة بأكثر من اثنتين ولم يبلغ حد التواتر".
وسمي مشهورا لوضوحه.

ومثاله ما رواه الشيخان وغيرهما عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا الحديث"

فقد رواه البخاري في العلم عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه به.

وفي الاعتصام عن سعيد بن تليد، عن ابن وهب، عن عبد الرحمن بن شريح وغيره، جميعاً عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن - يتيم عروة -، عن عروة نحوه.

ورواه مسلم في العلم عن قُتَيْبَةَ، عن جرير - و عن أبي الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد - و عن يحيى بن يحيى، عن عباد بن عباد - وأبي معاوية - و عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب، كلاهما عن وكيع - وعن أبي كريب، عن عبد الله بن إدريس - وأبي أسامة - وعبد الله بن نمير - وعبد بن سليمان - و عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عُيَيْنَةَ - و عن محمد بن حاتم، عن يحيى بن سعيد - وعن أبي بكر بن نافع، عن عمر بن علي المقدمي - وعن عبد بن حميد، عن يزيد بن هارون، عن شعبة - الثلاثة عشر كلهم عن هشام بن عروة به.

وعن حرمة بن يحيى، عن ابن وهب، عن عبد الرحمن بن شريح به. ورواه الترمذي في العلم عن هارون بن إسحاق الهمداني، عن عبدة بن سليمان به. وقال: حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو؛ وعن عروة، عن عائشة عن النَّبِيِّ ﷺ مثل هذا.

ورواه النسائي في الكبرى في العلم عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عنه به.

وعن عمرو بن علي، عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب ويحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن هشام بن عروة به. قال عبد الوهاب: فلقبت هشامًا، فحدثني عن أبيه بمثله.

ورواه ابن ماجه في السنة عن أبي كريب، عن عبد الله بن إدريس - وعبد بن سليمان - وأبي معاوية - وعبد الله بن نمير - ومحمد بن بشر - وعن سويد بن سعيد، عن مالك - وعلي بن مسهر - وحفص بن ميسرة - وشعيب بن إسحاق - تسعتهم عن هشام بن عروة به ". تحفة الأشراف (٨٨٨٣) .

واعلم أن المشهور أحد ضربين:.

أ. مشهور في المصطلح: وهو ما تقدم تعريفه والتمثيل له .

ب. المشهور الغير اصطلاحى: وهو الذي يشتهر عند فئة من الناس، أو في جيل من الأجيال لدواع معينة، وقد تكون أحاديث مشتهرة على ألسنة الناس ليس لها أصل، وقد تكون صحيحة أو متواترة.

والقسم الأخير أنواع بحسب من اشتهر عندهم:

فمنه المشهور عند أهل الحديث خاصة: مثل الحديث السابق.

ومنه المشهور عند العلماء والعوام: مثل حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

ومنه المشهور عند الفقهاء: مثل حديث "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"

وحديث "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" ولا يصحان.

ومنه المشهور عند الأصوليين: مثل حديث "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" وهو ثابت بمعناه.

ومنه المشهور عند النحويين: مثل حديث "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه" ولا يثبت.

ومنه المشهور بين العامة: مثل حديث "النظافة من الإيمان".

وحديث "اختلاف أمتي رحمة".

وحديث "للسائل حق وإن جاء على فرس" ولا يثبت منها شيء.

وبعضهم يسمي الحديث المشهور مستفيضاً كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول

هذا الشرح .

وقوله رحمه الله .:

{معنعن د (عن سعيد عن كرم)}

معناه أن الحديث المعنعن هو ما روي بصيغة (عن) فيقال فلان عن فلان عن فلان.

ومثاله ما جاء عند مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه في حديث الظلم المشهور فإن في إسناده: عن سعيد بن عبد العزيز: عن ربيعة بن يزيد: عن أبي إدريس الخولاني: عن أبي ذر به.

وقد اختلف العلماء في الحديث المعنعن أمتصل هو أم لا؟

والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس، وفي الصحيحين من ذلك أحاديث كثيرة، ومن أراد الاستزادة فليراجع مقدمة صحيح الإمام مسلم.

وقد اعترض بعضهم على الناظم في تعريفه للمنعن بهذا وادعى أن: الصواب أن يقال .:

{معنعن المدلسين عن كرم}.

وهذا اعتراض ليس بجيد، لأن الحديث - إذا روي بهذه الصيغة - يسمى معنعنا وإن لم يكن فيه مدلس، لكن إذا كان فيه مدلس فهو محط نظر ودراسة من حيث قبوله ورده، ولعل هذا هو قصد من اعترض على الناظم وبالله التوفيق.

وقوله رحمه الله .:

{..... ومبهم ما فيه راو لم يسم}

معناه أن المبهم ما جاء في إسناده راو لم يذكر باسمه أو ما يقوم مقامه، وإنما ذكر مبهما، كأن يقول أحد الرواة: حدثني فلان - باسمه - عن رجل أو عن امرأة أو عن شيخ، فكل من الرجل والمرأة والشيخ هنا مبهم لا يعرف من هو.

وهذا من قسم المردود إلا أن يعرف هذا المبهم بعد، فيتوقف الحكم عليه بحسب حال رواته.

وقد يسمى الرجل ولكنه لا يذكر بتعديل، وهذا هو المجهول وله شأن آخر وأنواع مجال بيانها غير هذا المبحث.

وقد يبههم المبهم بلفظ تعديل كأن يقول راو معروف: حدثني الثقة، كما هو مشهور عن الإمام الشافعي رحمه الله، وهذا مردود أيضا على الصحيح من أقوال المحدثين.

وقد يكون الإبهام في الإسناد، وقد يكون الإبهام في المتن، وسيأتي مثال لكل منهما، لكن ينبغي أن يعلم أن **الإبهام في المتن** لا يقدر في صحة الحديث.

مثال الإبهام في الإسناد: ما جاء عند أبي داود (٣) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد: أخبرني أبو التياح: حدثني شيخ قال: لما قدم عبد الله بن عباس البصرة كان يحدث عن أبي موسى.....".

فهنا يحدث أبو التياح عن شيخ ولم يذكر اسمه فلا ندري من هو؟
فيكون هذا إسناد مبهم من أجل الشيخ الذي لم يسم، فهو من قسم المردود كما سبقت الإشارة إليه.

ومثال الإبهام في المتن: ما جاء في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال: يا رسول الله أوصني. قال: "لا تغضب" فردد مرارا قال: "لا تغضب".
فقول أبي هريرة رضي الله عنه "أن رجلا" هذا إبهام لأنه لم يسم الرجل فهو مبهم، لكنه - كما تقدم - إبهام غير قادح في صحة الإسناد لأنه ليس في الإسناد الذي عليه مدار الحكم قبولا أو ردا.

تنبيه مهم :

إذا كان المبهم صحابيا وصح الإسناد في حق من دونه فإنه يقبل ولا يضر إبهامه، لأن الصحابة كلهم عدول، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة

خلافًا للرافضة عليهم من الله ما يستحقون.

ويمكن معرفة صحبة هذا المبهم بالقرائن كأن يقول: "سمعت" أو "رأيت"

أو "شهدت" رسول الله ﷺ، أو حدثني أو أمرني أو ما أشبه ذلك مما يدل

على صحبة الرجل مما لا يخفى على ذي لب.

واعلم أن المبهم - حاشا الصحابي - داخل في المنقطع كما سيأتي بيانه.

وقوله رحمه الله .:

{ وكل ما قُلْتُ رجاله علا وضده ذاك الذي قد نزل }

معناه أن الإسناد إذا كان عدد رجاله قليلا فهو إسناد عال، وإذا كان عدد رجاله كثيرا فهو إسناد نازل.

وذلك كأن يروي المحدث الحديث من طريق ثلاثة أشخاص، ثم يرويه من طريق أربعة أشخاص أو أكثر من ذلك، فإن الأول يسمى عاليا، ويسمى الثاني نازلا.

والإسناد العالي أفضل من الإسناد النازل ويُرغبُ فيه أكثر، ولذلك كان من الأئمة من يقطع الفيافي والقفار من أجل الحصول عليه.

والسبب في ذلك: أن الإسناد العالي أقرب إلى الصحة وأبعد عن الخطأ من الإسناد النازل، وذلك لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان تجويز الخطأ، والعكس بالعكس، وهذا ظاهر بين.

وهذا إذا لم يكن في الإسناد النازل مزية ليست في العالي، كأن يكون رجال النازل أوثق أو أحفظ أو أفقه أو غير ذلك من المزايا، فإن كان كذلك فالنازل أولى وأفضل في هذه الحالة.

مثال الإسناد العالي: ما رواه الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (٤٤٢/٦) ثنا أبو داود الطيالسي: ثنا شعبة: عن قتادة: سمعت سالم بن أبي الجعد يحدث عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "أعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة الحديث".

ثم رواه بإسناد نازل (٤١٩/٥) فقال: حدثنا ابن مهدي عن زائدة بن قدامة عن منصور عن هلال بن يساف عن الربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة من الأنصار عن أبي أيوب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

والعلو والنزول في الإسناد مراتب وأنواع ليس هذا مجال بسطها، وقد صنف الحفاظ فيه كتباً عديدة.

وقوله رحمه الله .:

{وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زكن}

معناه: أن كل ما أضيف إلى أحد من أصحاب النبي ﷺ من الأقوال

والأفعال يسمى موقوفاً.

والأصحاب جمع مثل صحابة مفردها صحابي وصاحب.

والصحابي هو: "من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت

ذلك ردة على الأصح".

وهذا أضبط وأحكم تعريف للصحابي، وهو تعريف الحافظ في النزهة.

فكل من كان هذا شأنه ونقل عنه قول أو فعل أو تقرير ما، فإن ما نقل

عنه يسمى موقوفاً، سواء اتصل إسناده أم انقطع، حتى وإن كان الانقطاع

يقدح في الصحة لكنه لا يضر في النسبة.

وقد يطلق الموقوف على قول أو فعل من دون الصحابي تجوزاً، وإن كان

هذا يسمى بالمقطوع كما تقدم.

وأهل خراسان يقولون للموقوف أثر والمرفوع خبر.

والموقوف قد يكون قولاً، وقد يكون فعلاً، وقد يكون تقريراً، كما سبقت الإشارة إليه.

فمثال القول: ما أثر عن علي عليه السلام "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله".

ومثال الفعل: ما رواه البخاري "أن ابن عباس أمّ، وهو متيم".

ومثال التقرير: قول التابعي فعلت كذا وكذا بحضرة الصحابي فلم ينكر علي، أو نحو هذا.

وقول التابعي "من السنة كذا" في حكم الموقوف، لكن قول الصحابي "من السنة كذا" في حكم المرفوع وقد سبق.

وقول الصحابي حجة ما لم يخالف الكتاب أو السنة أو من هو مثله أو أرجح منه.

وقوله رحمه الله ::

{ومرسل منه الصحابي سقط}

أراد به تعريف الحديث المرسل بأنه: ما سقط منه الصحابي.

وفي تعريفه هذا قصور وذلك لأنه لو كان المرسل على ما قال لم يسقط منه إلا الصحابي فهذا لا يكون قادحا في صحة الحديث، وذلك لأن الصحابة كلهم عدول، كما سبقت الإشارة إليه.

وقد صوبه بعضهم فقال ::

{ومرسل من فوق تابع سقط}.

وهذا ما قرره الحافظ في النخبة وشرحها، وهو أعم ، فيدخل فيه ما إذا كان التابعي يروي عن تابعي عن صحابي، أو عن أكثر من تابعي عن صحابي، أو عن أكثر من تابعي عن صحابي.

قال الحافظ في النزهة "وإنما ذكر - يعني المرسل - في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صحابيا، ويحتمل أن يكون تابعيا، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني

يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الإحتمال إلى السابق، ويتعدد إما بالتجويز العقلي فألى ما لا نهاية، وإما بالاستقراء فألى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض "أهـ.

وعليه فالمرسل ليس بحجة لأنه حذف منه راو أو رواة مجهولون لا يدري من هم، ولا ما تعديلهم؟ والعبرة في الرواية بالثقة واليقين، ولا حجة في المجهول.

وإذا جاء المرسل من طريق أخرى ولو ضعيفة - ضعفا منجبرا - اشتد عضده وصلح للاحتجاج به.

ومرسل الصحابة لا سيما الصغار منهم - كالذي يرفع الأمر إلى الرسول ﷺ ولم يكن سمع منه وإنما رآه مثل طارق بن شهاب - فإن ذلك غير قادح في صحته لأنه مرسل صحابي ومرسل الصحابي حجة.

وقد يطلق المرسل إطلاقا عاما وهو أن يروي الراوي عن من لم يدرك عصره أو عن أدرك عصره ولم يسمع منه، وهذا هو الذي يسمى المرسل الخفي.

فالمرسل الخفي يكون الراوي مدركاً لمن أرسل عنه ولقيه ولكن لم يسمع منه، ولهذا فإنهم يفرقون بين المرسل الخفي وبين المدلس، فالتدليس يختص برواية الراوي عن شيخ سمع منه ما لم يسمعه منه بلفظ محتمل، أما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه، أو لقيه ولم يسمع منه، فهذا هو المرسل الخفي.

وقوله رحمه الله .:

{.....} **وقل غريب ما روى راو فقط**

معناه: أن الغريب هو الذي ينفرد بروايته راو واحد في طبقة، أو أكثر من طبقة.

والتفرد يأتي على صفات: فإنه قد يقع في أصل السند من جهة الصحابي، ويسمى حينئذ "مطلقا" وذلك إذا تفرد به راو واحد عن الصحابي، وكان مدار الحديث عليه.

وقد يتفرد عن هذا المتفرد متفرد آخر أيضا ويسمى كذلك "فرد مطلق".

فمثال الأول: ما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في النهي عن بيع الولاء وعن هبته، فقد تفرد عنه به عبد الله بن دينار .

ومثال الثاني: ما جاء عندهما أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه في شعب الإيمان فقد تفرد عنه به أبو صالح، وتفرد به عن أبي صالح عبد الله بن دينار، فهذا هو الفرد المطلق، وليس معنى هذا أنه يلزم فيه التفرد في من روى عن الصحابي أو من روى عنه، بل قد يستمر إلى نهاية الإسناد أو في أكثرهم.

وأما التفرد النسبي: فهو أن يحصل التفرد بالنسبة لشخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا فيقال: تفرد به فلان عن فلان أي لم يروه عنه إلا هو. والتفرد النسبي ينقسم إلى أربعة أقسام:.

أ - تفرد شخص عن شخص.

ب - تفرد شخص عن أهل بلد.

ج - تفرد أهل بلد عن شخص.

د - تفرد أهل بلد عن أهل بلد.

وسيشير الناظم إلى ذلك فيما بعد.

فائدة:- إذا قال الترمذي عن حديث ما (حديث غريب) فهو يعني أنه ضعيف على اصطلاحه.

وإذا قال الزيلعي في نصب الراية وابن الملقن في البدر المنير إذا قال (حديث غريب) فمعناه لا أصل له.

وقوله رحمه الله .:

{ وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال }

أراد بذلك تعريف الحديث المنقطع بأنه: ما لم يتصل إسناده بانقطاع فيه،

على أي وجه كان هذا الانقطاع.

وهذا مذهب الفقهاء والخطيب وابن عبد البر، كما في التدريب.

وفي هذا التعريف للمنقطع نظر ظاهر، وذلك لأنه بهذا يدخل فيه المعلق

والمعضل والمرسل.

لكن الأصوب في تعريفه ما ذكره الحافظ في النخبة من أن المنقطع "ما

سقط من إسناده راو أو أكثر من راو لا على سبيل التوالي، وأن يكون

السقط في وسط السند لا في مبادئه ولا في آخره".

فخرج بقوله "لا على سبيل التوالي" المعضل على ما سيأتي بيانه.

وخرج بقوله "في وسط السند لا في مبادئه" ما كان السقط فيه من تصرف

المصنف، وهو ما يسمى بالمعلق.

وخرج بقوله "ولا في آخره" ما كان السقط في آخره من بعد التابعي، وهو المرسل على ما تقدم بيانه.

وهذا التعريف هو أضبط تعريف للمنقطع.

والمنقطع من أقسام الحديث الضعيف وذلك لعدم اتصاله.

وقوله رحمه الله .:

{ **والمعضل الساقط منه اثنان** }

معناه أن الحديث المعضل: ما سقط من إسناده راويان أو أكثر.
وفي هذا التعريف نظر وقصور، وذلك لأنه يوهم أن أي إسناد سقط منه اثنان متوالين أو غير متوالين فهو معضل، وليس الأمر كذلك، بل يشترط في المعضل أن يكون الساقطان منه متواليان وقد يكون الساقطان اثنان أو أكثر، وقد أحسن وأصاب من قال في تعريف المعضل:.

{ **ومعضل من راويين خالي فصاعدا، لكن مع التوالي** }

ويدخل في المعضل ما رواه تابع التابعي عن رسول الله ﷺ، كأن يقول مالك: قال رسول الله ﷺ.

لأنه بهذا قد تجاوز راويين على الأقل في رفعه لهذا الحديث.

ومثال المعضل: ما رواه الدارمي في سننه ص (٤٤) رقم (١٥٩) قال

أخبرنا إبراهيم بن موسى: ثنا ابن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن

عبيد الله بن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ "أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار".

فهذا إسناد ضعيف لإعضاله، وذلك لأن عبيد الله هذا من أتباع التابعين، مات سنة (١٣٦) فيبينه وبين النبي ﷺ واسطتان أو أكثر.

وقوله رحمه الله .:

{.....} وما أتى مدلسا نوعان
فالأول: الإسقاط للشيخ، وأن ينقل عن فوقه بعن وأن
والثاني: لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يعرف {

فيه بيان الحديث المدلس وأنه على نوعين .:

أ - إسقاط الراوي لشيخه وروايته له عن شيخ شيخه بصيغة تحتل السماع كصيغة (عن) و(أن).

ب - أن لا يسقط شيخه ولكنه يصفه بوصف غير مشهور به.

فهذا مجمل كلام الناظم رحمه الله ، ويقال على التفصيل .:

معنى التدليس: أن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه وسمع منه، ما لم يسمعه

منه بصيغة تحتل السماع كصيغة (عن) أو (أن) أو (قال).

ويمكن رد المدلس من الحديث إلى أصليين هما .:

أ - تدليس الإسناد: وهو أن يسقط الراوي اسم شيخه الذي سمع منه، ويرتقي إلى

شيخ شيخه أو من فوقه بحيث يكون قدر بينهما لقاء^١، فيسند إليه بلفظ لا

^١ فإن لم يكن قدر بينهما لقاء فهذا انقطاع وليس تدليسا .

يقتضي الاتصال^٢ بل بلفظ موهم له كقوله "عن فلان" أو "أن فلانا قال" موهما أنه سمعه ممن رواه عنه .

وقد مثلوا لهذا بما جاء عن علي بن خشرم قال: كنا عند ابن عيينة فقال: قال الزهري. فقيل له: الزهري حدثكم؟. ثم قال: قال الزهري. فقيل له: سمعت من الزهري؟. فقال: لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

ب . تدليس الشيوخ:- وهو أن يروي الراوي عن شيخه حديثاً سمعه منه، لكنه يسمي شيخه أو يكتنيه أو يصفه بوصف غير مشهور به لئلا يعرف لغرض ما. وقد مثلوا له: بما جاء عن عطية العوفي أنه كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير فكان يكتنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، مع أن الكلبى يكتنى بأبي النضر، وإنما غير عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري.

والفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ: هو الحذف، فتدليس الإسناد فيه حذف للشيخ أو لشيخ الشيخ أو تحذف الصيغة كما سيأتي بيانه. وأما تدليس الشيوخ فلا حذف فيه وإنما فيه تعمية وتمويه.

^٢. مثال اللفظ الذي يقتضي الاتصال "حدثنا" أو "أخبرنا" أو "سمعت" فإن جاء المدلس بواحدة من هذه الصيغ فيكون هذا كذباً لا تدليساً .

وللتدليس أنواع كثيرة منها:

أ. تدليس التسوية: ويسميه المتقدمون تجويدا، وصورته أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف يروي عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول إلى شيخ شيخه الضعيف فيسقطه، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعننة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالإتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل.

ومما يزيد الإغترار بهذا الإسناد أن الثقة الأول - شيخ المدلس - قد لا يكون معروفا بالتدليس فتزول تهمة تدليسه.

وهذا النوع قد يكون في تدليس الإسناد، وقد يكون في تدليس الشيوخ.

ب. تدليس العطف: وذلك بأن يروي الراوي عن شيخين من شيوخه، ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون هذا المدلس قد سمع ذلك المروي من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه - فيوهم أنه حدث عنه

بالسمع أيضا - وهو إنما حدث بالسمع عن الأول ثم نوى القطع فقال: وفلان،
أي: وحدث فلان.

ج . تدليس القطع: عرفه الحافظ في تعريف أهل التقديس بأنه: حذف الصيغة
والاقتصار على القول: كالزهري عن أنس.

د . تدليس السكوت: وهو أن يقول حدثنا ثم يسكت قليلا ثم يقول: فلان، بحيث يكون
قد أسمع من عنده الصيغة، وأسرّ إسم من سمع منه أثناء سكوته، ثم ذكر شيخ الشيخ
أو من بعده، وهذه التسمية مأخوذة من تعريفهم له.

والفرق بينه وبين الذي قبله أن في الأول حذف الصيغة، وليس في هذا حذفها.

وهذه الثلاثة الأخيرة تكون في تدليس الإسناد كما هو ظاهر جلي.

وقد ذكروا أنواعا أخرى له كتدليس الصيغ والبلدان، ليست ذات أهمية كهذه التي
ذكرناها آثرنا تركها اختصارا.

وأقبح هذه الأنواع تدليس التسوية.

واختلفوا في المُدَلِّس: هل يرد حديثه أم يقبل؟.

والحق في من أكثر من التدليس: أن يرد حديثه إلا ما صرح فيه بالسمع، ولم يصب
من رد حديثه مطلقا، والجمهور على ما ذكرنا.

ومن كان تدليسه تدليس تسوية يجتنب إسناده إذا لم يتابع.

وقوله رحمه الله .:

{ وما يخالف ثقة به الملا } فالشاذ{

معناه: أن الثقة إذا خالف بحديثه الجماعة فإن حديثه يسمى شاذًا.

وعلى هذا التعريف انتقاد من وجهين .:

أ . قوله "الثقة".

ب . قوله "الملا".

أما الأول: فقد يخالف من هو دون الثقة كالصدوق، ويكون حديثه شاذًا أيضًا.

وأما الثاني: فقد يخالف جمعا أو غير جمع، فقد يخالف رجلا واحدا لكنه أثبت منه وأحفظ وأنقن فيكون حديث الصدوق شاذًا أيضًا.

والتحقيق أن الشاذ: هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى بالقبول منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو مرجح سواهما، مخالفة تستلزم رد حديث المقبول.

وقد يقع الشذوذ في الإسناد، وقد يقع في المتن.

فمثال الشذوذ في الإسناد: ما رواه أبو داود في سننه برقم (١٩٥١) حدثنا

أحمد بن حنبل: ثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر: عن حميد الأعرج: عن

محمد بن إبراهيم التيمي: عن عبد الرحمن بن معاذ: عن رجل من أصحاب

النبي ﷺ قال: "خطب النبي ﷺ الناس بمنى.... الحديث".

ثم رواه برقم (١٩٥٧) قال: حدثنا مسدد: ثنا عبد الوارث: عن حميد: عن

محمد بن إبراهيم: عن عبد الرحمن بن معاذ قال: "خطبنا رسول الله ﷺ

بمنى..... به".

وقد تابع عبد الوارث على روايته هكذا غير واحد.

فتبين من هذا شذوذ رواية معمر في زيادته للرجل، وإنما المحفوظ أنه من

حديث عبد الرحمن بن معاذ كما ترى.

ومثال الشذوذ في المتن: ما رواه أبو داود (١٠٧٠) قال حدثنا مسدد

وأبو كامل وعبيد الله بن عمر بن ميسرة قالوا حدثنا عبد الواحد حدثنا

الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ "إذا

صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه". بلفظ الأمر هكذا رواه عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح .

بينما العدد الكثير من أصحاب الأعمش كلهم يروونه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس من قوله، فعبد الواحد بن زياد خالف العدد الكثير من أصحاب الأعمش فحديثه بصيغة الأمر يعتبر شاذاً.

ومن الشذوذ: أن يخالف المتن ما عُلم من الدين بالضرورة .

ومثاله: ما جاء في صحيح البخاري رواية "أنه يبقى في النار فضلاً عن دخلها من أهل الدنيا، فيُنشئ الله لها أقواماً فيدخلهم النار".

فهذا الحديث وإن كان متصل السند فهو شاذ؛ لأنه مخالف لما عُلم من الدين بالضرورة، وهو أن الله تعالى لا يظلم أحداً، وهذه الرواية - في الحقيقة - قد انقلبت على الراوي، والصواب أنه يبقى في الجنة فضلاً عن دخلها من أهل الدنيا، فيُنشئ الله أقواماً فيدخلهم الجنة، وهذا فضل ليس فيه ظلم، أما الأول ففيه ظلم.

وقد تقدم في بحث الصحيح بعض القول في الشاذ فليراجعه من شاء.

وقوله رحمه الله .:

... والمقلوب: قسمان تلا {

إبدال راو ما براو قسم وقلب إسناد لمتن قسم {

في هذا إشارة إلى أقسام المقلوب وسيأتي تفصيلها.

أما تعريف المقلوب فهو: ما وقع فيه تقديم أو تأخير، أو تغيير أو تبديل وهما، فإن كان عمدا لم يكن مقلوبا، وإنما يدخل في عداد الموضوع. وهو كما أشار إليه الناظم قسمان:.

أ- قلب في أصل الإسناد: وذلك بأن يبدل راو براو آخر، مثل أن يكون الحديث من طريق سالم عن عبدالله بن عمر، فيرويه راو وهما من طريق نافع عن عبد الله بن عمر.

ب- قلب للمتن: وذلك بأن يكون المتن مشهورا بإسناد معين، فيقلبه الراوي وهما ويجعل له إسنادا غير إسناده.

ومنه أيضا: أن ينقلب اللفظ على الراوي في أصل المتن كما وقع في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه مسلم في السبعة فقد وقع عنده في آخره "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله".

مع أن الحديث متفق عليه وقد رواه البخاري من طرق بلفظ "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه".

وقد جزم الحافظ في الفتح بأن رواية مسلم قد وقع فيها قلب.

وقد يقع القلب عمدا اختبارا لحفظ المحدث أو لقبوله التلقين، ومنه ما وقع للإمام البخاري رحمه الله في بغداد من عرض مائة حديث عليه مقلوبة الأسانيد، فردها على وجوهها الصحيحة كلها، لم يخطئ في واحد منها فأقروا له بالعلم والحفظ.

وقوله رحمه الله:.

{ والفرد ما قيدته بثقة أو جمع أو قصر على رواية }

أي والفرد هو: ما توقفت روايته على ثقة واحد، أو أهل بلد معينين.

فمثلا يقال: تفرد به فلان، أو يقال تفرد به الكوفيون، ونحو ذلك.

فالفرد: هو ما وقع فيه تفرد بأي وجه من الوجوه، سواء كان التفرد عن

رجل أو عن أهل بلد.

وقد تقدم القول في ذلك في بحث الغريب.

وحكم الفرد القبول إلا إذا جاء ما يقدح في صحته، فيرد بسبب القادح لا

بسبب التفرد، خلافا لمن رد حديث الآحاد مطلقا.

وقوله رحمه الله:.

{ وما بعلة غموض أو خفا معلل عندهم قد عرفنا }

معناه: أن الحديث إذا جاءت فيه علة غامضة خفية قاذحة فهو الحديث المعلن.

وإليك البيان والتفصيل:.

الحديث المعلن ويقال له المعلن: هو ما أطلع فيه على علة قاذحة في صحته بحيث تكون خفية، وظاهر الحديث السلامة منها.

والعلة: قد تكون بوهم واهم كوصل مرسل أو منقطع، أو برفع موقوف، أو إدخال حديث في حديث.

فالعلة: سبب غامض خفي قاذح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر.

وأكثر ما تكون العلة في الأسانيد فتدح في الإسناد والمتن معا إذا ظهر منها ضعف الحديث.

وقد تقدح في الإسناد وحده إذا كان الحديث مروى من طرق أخرى سليمة.

وقد تقدح العلة في المتن أيضا.

ويطلق بعض المحدثين اسم العلة على الأسباب التي يضعف بها الحديث من جرح الراوي بالكذب، أو الغفلة، أو سوء الحفظ أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون هذا الحديث معلول بفلان، أو علة فلان، ولا يريدون العلة المصطلح عليها.

وقد نقل العلامة المحدث أحمد شاكر رحمه الله في كتابه الباعث ص (٥٤) فما بعدها عن الحاكم رحمه الله: أنه قسم **أجناس العلل** إلى عشرة أجناس ثم نقلها بأمثلتها هناك، فليرجع إليها من أراد الاستزادة فإنها قيمة جدا.

وتدرك العلة بكثرة التتبع، وجمع الطرق، والنظر في اختلاف رواة الحديث وفي ضبطهم واتفاقهم، وتفردهم ومخالفة غيرهم لهم، مع قرائن تنبه العارف بهذا الشأن على العلة الحاصلة في الإسناد أو المتن بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيتوقف فيه.

وهذا النوع من هذا الفن صعب جدا، بل هو أصعب فنون الحديث وأعوصها، ولا يتمكن منه إلا جهابذة المحدثين أهل الفطنة والحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وأهل المعرفة التامة بمراتب الرواة، ومن أوتي ملكة قوية بالأسانيد والمتون.

ولهذا لم يتكلم في هذا الشأن إلا القليل من أهله كابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم ممن لهم باع مشهود في علم الحديث وعلمه.

وقوله رحمه الله:.

{ وذو اختلافٍ: سندٍ أو متنٍ مضطرب عند أهيل الفن }

معناه: أن ما جاء فيه اختلاف في إسناده أو في متنه، بين رواية وأخرى

فإنه يسمى "المضطرب" في اصطلاح المحدثين.

وبعبارة أخرى يقال: إن الحديث المضطرب هو الذي تختلف فيه الرواية،

فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالفا للوجه الأول،

ومساويا له في القوة، فإن لم تتساوى قوة الوجهين فليس مضطربا، وإنما

الحكم فيه للوجه الراجح.

والاضطراب قد يقع في الإسناد، وقد يقع في المتن، وقد يقع فيهما جميعا،

لكن قلّ أن يحكم المحدث على حديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف

في المتن دون الإسناد.

وقد يقع الاختلاف من راو واحد مرتين أو أكثر، أو من راو ثان، أو من

رواة جماعة.

والاضطراب في الحديث يوجب ضعفه لأنه مشعر أن الحديث لم يضبط.

مثال المضطرب في الإسناد:- ما رواه أبو داود في سننه (٦٨٩) قال:

حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا إسماعيل بن أمية حدثني أبو عمرو بن محمد أنه سمع جده حريثاً يحدث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فلينصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطأ ثم لا يضره ما مرّ أمامه".

وهذا إسناد ضعيف فيه مجهولان: أبو عمرو بن محمد وجده حريث.

ووقع فيه اضطراب في سنده : فرواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده عن أبي هريرة عنه به فهنا قال (أبو محمد بن عمرو) وفي الذي قبله (أبو عمرو بن محمد).

ورواه الثوري عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة عنه به.

فهنا قال: (أبو عمرو بن حريث) وفيما سبق (أبو عمرو بن محمد) وقال هنا (عن أبيه) وفيما سبق (عن جده).

ورواه ابن جريج قال أخبرني إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن أبي هريرة عنه به.

فهنا قال (عن حريث بن عمار) وفيما سبق (أبو عمرو بن حريث) .

ومثال المضطرب في المتن:- ما رواه الترمذي في سننه (٩٢٧) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: كنا إذا حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان.

وهذا إسناد ضعيف : فيه أشعث بن سوار ضعيف، وفيه عننة أبي الزبير وهو مدلس.

وأعل باضطراب متنه : فرواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم " فهنا جعل (التلبية والرمي عن الصبيان).

وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان).

والحديث أعله ابن القطان باضطراب متنه كما في بيان الوهم (٤٦٩/٣) .

وقوله رحمه الله .:

{ والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت }

معناه: أن المدرج في الحديث هو ما أدخل فيه من كلام الرواة، بحيث

يخيل إلى من يسمعه أنه من الحديث وليس منه.

والإدراج قد يكون في الإسناد، وقد يكون في المتن.

فأما الإدراج في الإسناد فيأتي على إحدى أربع صور يمكن تلخيصها كما يلي.:

أ . أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو فيجمع الكل

على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

ب - أن يكون المتن عند راو بإسناد معين إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد

آخر فيرويه عنه تاما بالإسناد الأول.

ج - أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيروييهما

مقتصرا على أحد الإسنادين، أو يروي أحدهما بإسناده لكن يزيد فيه من

متن الآخر ما ليس من متن الأول.

د . أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظنه بعض السامعين متنا لإسناد المذكور فيروونه عنه كذلك " أه من نخبة الفكر.

ومن أمثلة هذا الأخير:- ما رواه ابن ماجه: عن إسماعيل الطلحي: عن ثابت بن موسى: عن شريك عن الأعمش: عن أبي سفيان: عن جابر مرفوعا "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار".

وأصله أن ثابتا دخل على شريك وهو يملي هذا الإسناد، وقد وصل إلى قوله " جابر قال رسول الله ﷺ " وسكت ليكتب المملي، فلما نظر إلى ثابت قال ذلك الكلام وقصد به ثابتا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به.

وأما مدرج المتن فهو: أن يقع في المتن كلام ليس منه، وهذا الإدراج إما أن يكون في أول المتن، أو في أوسطه، أو في آخره، وإما أن يكون من كلام الرواة، أو من متن حديث آخر.

فمثال المدرج في أول المتن: ما جاء عند الخطيب عن أبي هريرة رضي الله عنه

مرفوعاً "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار".

فقوله "أسبغوا الوضوء" مدرج من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، كما جاء بيان ذلك

في البخاري صريحاً.

ومثال المدرج في وسط المتن: ما جاء عند البخاري في حديث عائشة

رضي الله عنها في بدء الوحي "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحنث في غار حراء -

والتحنث التعبد - الليالي ذوات العدد.....الحديث".

فقوله "والتحنث التعبد" مدرج من كلام الزهري ليس من كلام عائشة، وهذا

الإدراج كهيئة التفسير، وقد يكون على غير ذلك.

ومثال المدرج في آخر المتن: حديث أبي هريرة عند البخاري مرفوعاً "إن

أمي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم

أن يطيل غرته فليفعل".

فقوله "فمن استطاع منكم أن يطيل... إلخ" من قول أبي هريرة كما حققه العلماء، وانظر لبيان ذلك السلسلة الضعيفة للعلامة الألباني رحمه الله تحت رقم (١٠٣٠).

ومثال المدرج من متن إلى متن آخر:- حديث أنس المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال "لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تتافسوا..."
فقوله "ولا تتافسوا" مدرج في هذا الحديث من حديث لأبي هريرة متفق عليه أوله "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث..."

ويعرف المدرج: بوروده منفصلا في رواية أخرى، أو بالنص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كون الرسول ﷺ يقول ذلك.

ولا يجوز تعمد الإدراج، وإن وقع من راو متعمدا ردّ عليه.

وقوله رحمه الله .:

{ وما روى كل قرين عن أخه مدبج فاعرفه حقاً وانتخه }

معناه أن المدبج: هو ما رواه القرين عن قرينه الذي روى عنه، بحيث يستويان في السن واللقي ولا يكون أحدهما أكبر من الآخر وإلا فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، والعكس بالعكس.

وقد مثل له الحافظ العراقي في شرحه لألفيته:.

في الصحابة: برواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عن أبي هريرة. وفي التابعين: برواية الزهري عن أبي الزبير، ورواية أبي الزبير عن الزهري.

وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك. وفي أتباع الأتباع: رواية أحمد عن علي بن المديني، ورواية علي بن المديني عن أحمد.

تنبيه:- قوله {عن أخه} أي عن أخيه، والمقصود بالأخ هنا المماثل، لا أخوة النسب، كما قد يتبادر إلى الأذهان.

وقوله رحمه الله ::

{متفق خطأ ولفظاً: متفق وضده - فيما ذكرنا - المفترق }

أي وما اتفق خطه ولفظه من أسماء رواة الإسناد فهو المتفق، وما اختلف في خطه ولفظه فهو المفترق.

ومعرفة هذا الباب مهم جداً، وذلك لأن الاسم قد يشترك فيه أكثر من شخص بمراتب مختلفة من الجرح والتعديل، فمن لم يعرف ذلك وقع في الخط والخطأ. والمتفق من الأسماء: ما اتفق لفظه وخطه من أسماء الرجال وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم، وقد يشترك اثنان وقد يشترك أكثر. وقد مثلوا لذلك بـ "الخليل بن أحمد" ورد بهذا الاسم خمسة أشخاص:.

الأول: النحوي البصري صاحب العروض.

الثاني: أبو بشر المزني البصري.

الثالث: أبو سعيد السجزي.

الرابع: أبو سعيد البستي القاضي.

الخامس: بستي أيضاً.

ومثل هذا لا يعرف إلا بما يميزه عن من اتفق معه في الاسم.

ومنهم من تتفق كناههم وتفترق أسماؤهم.

ومنهم من تتفق كناههم وأسماءهم وتفترق نسبهم.

وغير ذلك من الإتفاقات والإفتراقات.

ومثال المفترق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فإن خط اسم كل واحد

منهما يختلف عن خط إسم الآخر ولفظه يختلف عن لفظه.

وقوله رحمه الله .:

{ مؤتلف: متفق الخط فقط وضده مختلف، فاخش الغلط }

فيه بيان المؤتلف والمختلف من الأسماء.

فالمؤتلف من الأسماء: ما اتفق خطه واختلف لفظه إما بشكل أو نقط.

ومن أمثلته: سلام . بالتخفيف، وسلام . بالتشديد.

وحرام . بحاء مفتوحة وراء مهملة . ، وحزام . بحاء مكسورة وزاي معجمة.

وكريز . بكاف مفتوحة . ، وكُرِيز . بكاف مضمومة على التصغير..

وبشار وبسار، وغير ذلك.

فهذا النوع مؤتلف من جهة، ومختلف من جهة شكله ونقطه ولفظه.

فمن جهة خطه مؤتلف وبه يسمى، ومن جهة شكله أو نقطه مختلف وبه

يسمى.

وقوله رحمه الله ::

{ **والمنكر الفرد به راو غدا** **تعديله لا يحمل التفردا** }

أراد به تعريف الحديث المنكر: وهو من ألقاب الحديث المردود، لوقوع الإنفراد فيه ممن لا يؤهله تعديله للتفرد.

وقد عرفوا المنكر بأنه: ما رواه الراوي الضعيف مخالفا فيه من هو أولى بالقبول منه ممن يحتج بحديثه.

وبعضهم لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، بل يرى أنه ما تفرد به الراوي الضعيف، لكن ما تقدم أصح وأرجح وذلك ليطمئز المنكر عن الضعيف. وقد نظم بعضهم في تعريفه فقال::

{ **والمنكر الذي روى غير الثقة** **مخالفا، في "تخبة" قد حققه** }

ومن أمثلة المنكر: ما رواه الإمام أحمد رحمه الله من طريق عبدالرحمن بن أبي الرجال: عن نبيط بن شريط عن عمر: عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا "من صلى في مسجدي أربعين صلاة لا يفوته صلاة: كتبت له براءة من النار، ونجاة من العذاب، وبرئ من النفاق".

فنبيط هذا لا يعرف إلا في هذا الحديث.

وقد ورد الحديث من طرق عن أنس رضي الله عنه بلفظ "من صلى الله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى، كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق".

فهذا اللفظ هو المحفوظ، وهو مغاير للذي قبله تمام المغايرة، فتأكد ضعف الحديث السابق ونكارتة، ومن قواه فقد جانب الصواب.

والفرق بين الشاذ والمنكر: أن الأول فيه مخالفة مقبول الحديث، بينما الثاني فيه مخالفة مردود الحديث.

وكل من الشاذ والمنكر من قسم المردود، إلا أن المنكر أشد ضعفاً وأسوأً.

وقوله رحمه الله ::

{ متروكه ما انفرد به انفرد وأجمعوا لضعفه، فهو كَرَدٌ }

أي: والمتروك من الحديث ما انفرد به راو مجمع على ضعفه.

وفي هذا التعريف إجمال: لأنه بهذا يتداخل مع الحديث الضعيف الذي هو أعلى رتبة من هذا لأنه يحسن بمجيئه من طرق أخرى - كما تقدم تقريره - بخلاف هذا.

والذي يترجح في تعريف المتروك: أنه ما كان في رواه راو متهم بالكذب على رسول الله ﷺ، بأن يكون حديثه مخالفا للقواعد المعلومة، غير مروي إلا من جهته.

مثاله: حديث عمرو بن شمر عن جابر عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه. قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو: إنه متروك الحديث كما في الميزان. إهـ.

والحديث المتروك أنزل مراتب الحديث الضعيف، ويعتبر مردودا شديد الضعف، أشبه بالموضوع، فهو ساقط الاعتبار لا يحتج به ولا يستشهد.

وقوله رحمه الله .:

{ والكذب المختلق المصنوع على النبي، فذلك الموضوع }

معناه أن الحديث الموضوع: هو ما رواه الكذاب الوضاع عازيا له إلى رسول الله ﷺ.

وقد عرفوه بأنه: المكذوب على رسول الله ﷺ، عمدا لأي غرض كان وضعه، وبأي وجه عرف.

والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا اليقين القطعي، وذلك لأنه قد يصدق الكذوب.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه الطبراني في معجمه الكبير: عن معلى الجعفي: عن ليث: عن مجاهد وعطاء: عن ابن عباس قال: شكا رجل إلى النبي ﷺ العزوبة، فقال: ألا نختصي؟. فقال له النبي ﷺ "لا، ليس منا من خصى أو اختصى، ولكن صم ووفر شعر جسدك".

فهذا إسناد موضوع علتة وآفته "المعلّى" وهو ابن هلال الحضرمي ويقال الجعفي الطحان الكوفي وهو كذاب وضاع وفي التقريب "اتفق النقاد على تكذيبه".

تنبيه : الفرق بين الموضوع والمتروك، أن الأول ثبت به الكذب من متهم بالكذب، أما الثاني ففي رواته من هو متهم بالكذب، دون أن يثبت كذبه في هذه الرواية.

فائدة: قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في الباعث ص (٦٣) "ومن علم أن حديثا من الأحاديث موضوعا فلا يحل له أن يرويه منسوبا إلى النبي ﷺ إلا مقرونا ببيان وضعه، وهذا الحظر عام في جميع المعاني سواء الأحكام والقصاص والترغيب والترهيب وغير ذلك، لحديث سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم في صحيحه، ورواه أحمد وابن ماجه عن سمرة.

وقوله "يرى" فيه روايتان: بضم الياء وبفتحها، أي بالبناء للمجهول وبالبناء للمعلوم.

وقوله "الكاذبين" فيه روايتان أيضا بكسر الباء وبفتحها، أي بلفظ الجمع وبلفظ المثني، والمعنى على الروائتين في اللفظين صحيح، فسواء أعلم

الشخص أن الحديث الذي يرويهِ مكذوب، بأن كان من أهل العلم بهذه الصناعة الشريفة، أم لم يعلم - إن كان من غير أهلها - وأخبره العالم الثقة بها، فإنه يحرم عليه أن يحدث بحديث مفترى على رسول الله ﷺ، وأما مع بيان حاله فلا بأس لأن البيان يزيل من ذهن السامع أو القارئ ما يخشى من اعتقاد نسبته إلى رسول الله ﷺ "أهـ.

قلت: والظاهر - والله أعلم - حظر التحديث بالحديث الموضوع بين العامة سواء بين حاله أم لم يبين، وذلك لأن العامة لا يميزون بين الحديث الصحيح والضعيف، بل بمجرد سماعهم قول القائل "قال رسول الله ﷺ" ينطبع في أذهانهم أن الحديث صحيح إلى رسول الله ﷺ.

وأما إذا علم أن من كان حوله يميزون ويفرقون بين ذلك فلا بأس.

ثم ذكر رحمه الله الأشياء التي يعرف بها وضع الحديث وهي أشياء ظنية، كالإقرار بالوضع، أو ما هو بمنزلته أو بالقرائن.

وذكر - أيضا - الأسباب الداعية إلى الوضع وكلها بلاء وفتنة نسأل الله العافية والسلامة.

وقد ذكر العلامة ابن القيم - رحمه الله - في كتابه "المنار المنيف لمعرفة الحديث الضعيف" أشياء يمكن الاستدلال بها على وضع الحديث وهي أشياء وجيهة.

وقد قال ابن الجوزي رحمه الله: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع".

قال: ومناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من الأسانيد والكتب المشهورة"أهـ.

وقوله رحمه الله:.

{ وقد أتت كالجوهر المكنون سميتها "منظومة البيقوني" }

هذا ثناء من الناظم - رحمه الله - على منظومته ذاكرا أنها نفيسة قيمة كنفاسة الجوهر المكنون وهو الذي ما زال في أصوله لم يستخرج منها بعد. مكنون في الصدف، والمكنون المصون، وقال الكسائي: كننت الشيء سترته وصننته من الشمس، وأكننته في نفسي أسرته. وقال أبو زيد: كننته وأكننته بمعنى في الكن وفي النفس جميعا، تقول: كننت العلم وأكننته فهو مكنون ومُكَن، وكننت الجارية وأكننتها فهي مكنونة ومُكَنَّة.

والمنصف يشهد للناظم بما وصف به منظومته، فهي حقا جوهر مكنون بل فيها من العلم ما لا تقوم به جواهر الدنيا بأسرها .

وذكر - رحمه الله وألحقنا به في الصالحين - أنه سماها "منظومة البيقوني" والناس يعزونها إليه مباشرة فيقولون "المنظومة البيقونية" وقد سبق الكلام على ذلك في أول هذا الشرح بما فيه الكفاية والله الحمد والمنة .

وقوله رحمه الله .:

{ فوق الثلاثين بأربع أتت أقسامها تمت، بخير ختمت }

وجاء عجز البيت في نسخة أخرى .:

{ فوق الثلاثين بأربع أتت أبوابها، ثم بخير ختمت }

ومعنى البيتين متقارب: إذ كلاهما يفيد أن عدد أبيات هذه المنظومة أربعة وثلاثين بيتاً، وقد حوت أربعة وثلاثين لقبا من ألقاب الحديث النبوي الشريف، من كافة فروعها وبمختلف اعتباراته، غير أنه لم يستوف كافة الأبواب ولا الألقاب، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وبالله التوفيق.

ثم ذكر - رحمه الله - أن هذه الأبواب جاءت بخير وختمت بخير، والله المسئول أن ينفع بها وبشرحها، وأن يجعل كل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، نافعا لجميع المسلمين، والله حسبي وهو نعم الوكيل.

تتمة

هذا وقد رأيت أن أتمم شرح هذه الجوهرة المكنونة بتعريف ستة أنواع من أنواع الحديث وردت إليها الإشارة في هذا الشرح، وعجزت عبارتي عن نظمها لضيق الوقت وكثرة العمل، فرأيت أن أضيفها شرحا وتوضيحا على نحو ما شرحت به سابقتها، وعددها ستة أنواع جاءت مكملة للأربعين بعدة الليالي التي كلم رب العالمين فيها نبيه موسى عليه السلام وهي :

- ١ - الحديث المتواتر .
- ٢ - الحديث الآحاد .
- ٣ - الحديث المعلق .
- ٤ - الناسخ والمنسوخ .
- ٥ - المحكم .
- ٦ - المختلف .

فأقول مستعينا بالله العظيم مستمدا منه التوفيق والسداد :

١ . الحديث المتواتر : هو ما رواه جمع لا يمكن تواطؤهم وتوافقهم على الكذب

عن مثلهم، ومستند خبرهم الحس.

وقد اختلف العلماء في أقل هذا العدد على أقوال كثيرة، فقليل أربعة وقليل خمسة

وقليل سبعة ورجح بعضهم عشرة، وقليل غير ذلك حتى أوصله بعضهم إلى

السبعين وأكثر.

والأظهر أنه لا بد أن يتوفر فيه في كل طبقة أربعة رواة على الأقل لئلا يتداخل

مع المشهور .

أنواع التواتر : نوعان : أ - تواتر لفظي : وهو ما اتفق الرواة على لفظه

ومعناه، مثاله حديث : مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ رواه

أحمد والبخاري، ومسلم ، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

قال ابن الصلاح عن هذا الحديث : رواه اثنان وستون من الصحابة ، وقال

غيره : رواه أكثر من مائة نفس.

ب - متواتر معنوي : وهو ما اتفق الرواة على معناه دون لفظه، ومثاله :

حديث "إنما الأعمال بالنيات"، فقد وردت أحاديث كثيرة بهذا المعنى وإن لم تأت

بنفس اللفظ.

تنبيه : هناك نوع ثالث: سمّاه الشاطبي - رحمه الله - في «الموافقات»
(٣٦/١) بالتواتر الشّبيه بالمعنوي ومثل له باليقين بوجوب الصلاة، فيأتي بعضه
دالاً مباشرة على وجوب الصلاة، وبعضه بطريق غير مباشر، لكن يستفاد منه
الوجوب كمدح الفاعل لها، وذم التارك والتوعد الشديد على إضاعتها، وإلزام
المكلف بإقامتها ولو على جنبه إن لم يقدر على القيام، وقتال من تركها.
والحديث المتواتر صحيح قطعاً ويجب الأخذ به .

٢ . الحديث الآحاد : هو ما لم يجمع شروط التواتر، ويشمل حديث الآحاد:

كلا من المشهور والعزيز والغريب.

ومن أشهر ما يمثل به علماء المصطلح لخبر الآحاد حديث: " إنما الأعمال بالنيات"

حيث تفرد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وتفرد علقمة بن وقاص الليثي بروايته عن عمر .

وتفرد محمد بن إبراهيم التيمي بروايته عن علقمة.

وتفرد يحيى بن سعيد الأنصاري بروايته عن محمد بن إبراهيم.

ثم رواه عن يحيى خلق كثير.

قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر: وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها".

ويجب العمل بخبر الآحاد إذا صح وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة

على ذلك وعليه قام إجماع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من

تابعيهم ومن تبعهم بإحسان.

فمن الأدلة على قبول خبر الواحد قول الله تعالى: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين...) والطائفة قد تطلق قطعاً على ما لم يبلغ الحد الذي يعتبر في المتواتر، بل إنها قد تطلق على واحد، فلو لم يكن خبر الواحد حجة لما كان في حث الله تعالى لطائفة على النفرة للتعلم والإنذار معنى، وممتنع أن يحث الله عز وجل على ما لا فائدة فيه، فدل على أن الحجة قائمة بخبر الواحد.

أما الدليل على قبول خبر الواحد من السنة فبعثه ﷺ إلى الآفاق معلمين وداعين، كعاز بن جبل وأبي موسى الأشعري ودحية بن خليفة الكلبي، ولو كان خبر الواحد لا تقوم به حجة لكانت بعثته لهم ﷺ عبثاً والله أعلم.

وقد بَوَّبَ الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه فقال: "ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق". وذكر فيه خمسة عشر حديثاً.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: "المراد بالإجازة: جواز العمل به والقول بأنه حجة، وقصد بالترجمة الرد على من يقول: إن خبر الواحد لا يحتج به

إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد يصير كالشهادة ويلزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر".

قال ابن بطال : "انعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد". (الفتح ٣٢١/١٣).

وحديث الآحاد : منه الصحيح ، ومنه الحسن ، ومنه الضعيف ، ومنه المنكر ، ومنه الشاذ ، ومنه الموضوع .

٣ . الحديث المعلق : هو ما حذف من بداية إسناده - أي من جهة المحدث مصنف الكتاب - راو واحد فأكثر .

مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان : بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ، قال : قَالَ مَالِكٌ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ ... الحديث.

وقد يكون الحذف وقع لراو أو لراويان أو لأكثر ، وقد يقع على جميع رجال السند فيقول المصنف : قال رسول الله ﷺ .

وقد يذكر الصحابي فقط ، أو التابعي ومعه الصحابي .

حكم الحديث المعلق: الحديث المعلق نوع من أنواع الحديث الضعيف ، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول - وهو إتصال السند - فهو مردود من أجل ذلك ، وللجهل بحال الراوي.

وهذا الحكم - كونه مردوداً - هو للحديث المعلق مطلقاً، لكن إن وجد المعلق في كتاب التزم صاحبه فيه الصحة - كالصحيحين - فهذا له حكم خاص.

المعلقات في الصحيحين: قد وقع كثير من المعلقات في صحيح البخاري، وقد بلغت بعد الحافظ ابن حجر ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، أكثرها مكرر مخرج أصول متونه في الكتاب، وقد استوعب وصل جميعها الحافظ ابن حجر في كتاب أسماه "تغليق التعليق".

أما المعلقات في صحيح الإمام مسلم فهي قليلة، وقد أوردها الحافظ أبو علي الغساني في كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل" وقد بلغ بها أربعة عشر حديثاً، ثم تتبعه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مطلع شرحه لصحيح مسلم وحقق أنها اثنا عشر حديثاً فقط.

ثم قال : وهي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة ، ففي نفس الكتاب وصلُّها ، واكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث".

حكم معلقات صحيح البخاري: المعلقات في صحيح البخاري على أحد صورتين:

الصورة الأولى : ما علقه البخاري في موضع ووصله في موضع آخر، فهذا متصل صحيح.

الصورة الثانية : ما لا يوجد في الصحيح إلا معلقا، وهذا حكمه على النحو التالي:

أ - ما كان منها بصيغة الجزم ك (قال) و(روى) و(ذكر) فإن هذه الصيغة تعتبر حكما بصحته إلى المضاف إليه - أي إلى من علقه عنه - فقط. ودليل هذا: أن صاحب الصحيح لا يستجيز أن يجزم بالحديث عنه ، ونسبته إليه إلا وقد صحَّ عنده أنه قاله.

ب - ما لم يكن منها بصيغة الجزم ك (يُروى) و(يُحكى) و(يُذكر) و(رُوِيَ)، و(ذُكِرَ) وغيرها من صيغ التضعيف أو التمرّض فهذه يكون منها الصحيح ويكون منها الضعيف ولا يحكم على هذا المعلق بهذه الصورة بالصحة ولا الضعف لمجرد وروده في صحيح البخاري بل لا بد من تتبع إسناده والبحث عن حاله.

سبب تعليق البخاري الحديث : تتنوع الأسباب حسب نوع المعلق، فمن المعلقات ما هو ملتحق بشرط البخاري، ومنه ما لا يلتحق بشرطه.

فأما سبب تعليق ما هو ملتحق بشرطه فقد قال الحافظ : "والسبب في
تعليقه له :

أ - إما لكونه لم يحصل له مسموعاً، وإنما أخذه على طريق المذاكرة أو
الإجازة .

ب - أو كان قد خرج ما يقوم مقامه.

وأما سبب تعليق ما لم يكن على شرطه فقد ذكر الحافظ السخاوي أن
السبب ذلك:

أ - إما كونه في معرض المتابعة، أو الاستشهاد المتسامح في إيراد مطلقاً
فضلاً عن التعليق.

ب - أو ينبه على موضع يوهم تعليل الرواية التي على شرطه.

٤ . الناسخ والمنسوخ :

الناسخ : هو ما رُفِعَ الشارع به حكماً متقدماً بحكم فيه متأخر.

المنسوخ : هو الحكم الشرعي الذي رُفِعَ بدليل شرعي متراخ عنه

ويعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

أ - بتصريح رسول الله ﷺ: مثاله ما رواه الامام مسلم في صحيحه عن بريدة
رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ "كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكّر
الآخرة".

ب - بقول الصحابي كقول جابر بن عبدالله رضي الله عنه " كان آخر الأمرين من رسول
الله ﷺ تركُ الوضوء مما مست النار " أخرجه أصحاب السنن.

ج - بمعرفة التاريخ : كحديث شدّاد بن أوس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ "أفطر
الحاجم والمحجوم" نُسخَ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وهو مُحَرَّمٌ
صائمٌ فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن
عباس صحب النبي ﷺ في حجة الوداع.

والناسخ والمنسوخ إن صحا فحكمهما القبول، إلا أنه يترك العمل بالحديث
المنسوخ ويعمل بالحديث الناسخ.

٥ . محكم الحديث :

هو الحديث المقبول السالم من معارضة حديث آخر مثله في القبول، وهو الذي يعمل به بلا شبهة.

مثاله ما رواه الإمام مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول".

٦ . مختلف الحديث : هو الحديث الذي عارضه - ظاهراً - مثله.

تنبيه : قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى :

"ونحن نقول : لا تعارض - بحمد الله - بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع

التعارض :

فإنما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبناً، فالثقة يغلط.

أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ.

أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ .

فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة.

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً

للآخر فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد هذا في كلام الصادق المصدوق

ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة

المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده صلى الله

عليه وسلم، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن ههنا وقع

من الاختلاف والفساد ما وقع وبالله التوفيق". (زاد المعاد).

الخاتمة

وبعد :

قال أبو أيوب عفا الله عنه :

تم بحمد الله تعالى مراجعة وضبطا وإضافة وتنسيقا في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من منتصف ليلة الجمعة غرة شهر الله الحرام رجب مُضَر الذي بين جمادى وشعبان من عام ١٤٣٧ هـ في قرية أم الخبر ببيش
أسأل الله أن يتقبله مني ويجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني به في حياتي
وبعد الممات ، وأن ينفع به كل من بلغ ، ورحم الله امرءا دعا لأخيه بدعوة
صالحة خالصة بظهر الغيب وعسى الله أن يهب له مثل ذلك وأضعافه معه .
سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك

فهرس (الفوائد الجلية في شرح المنظومة البيقونية)

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٦٨	المدلس	١	المقدمة
٧٢	الشاذ	٣	متن المنظومة البيقونية
٧٥	المقلوب	٥	شرح المنظومة البيقونية
٧٧	الفرد	٦	البداية
٧٨	المعلل	٩	أقسام الحديث
٨١	المضطرب	١٣	الصحيح
٨٤	المدرج	٢٢	الحسن
٨٨	المدبج	٢٦	الضعيف
٨٩	المتفق والمفترق	٣٠	المرفوع
٩١	المؤتلف والمختلف	٣٣	المقطوع
٩٢	المنكر	٣٥	المسند
٩٤	المتروك	٣٨	المتصل
٩٥	الموضوع	٣٩	المسلسل
٩٩	الثناء على المنظومة	٤٤	العزیز
١٠٠	عدد أبيات المنظومة	٤٦	المشهور
١٠١	تتمة الشرح	٥٠	المعنعن
١٠٢	المتواتر	٥٢	المبهم
١٠٤	الآحاد	٥٥	العالی والنازل
١٠٧	المعلق	٥٧	الموقوف
١١١	الناسخ والمنسوخ	٥٩	المرسل
١١٢	المحكم	٦٢	الغريب
١١٣	المختلف	٦٤	المنقطع
١١٤	الخاتمة	٦٦	المعضل